الغرابة في كتاب النحو المصفى

معانيها– أقسامها– أسبابها

د٠ عبيد بن أحمد بن عبيد المالكي (*)

المقدمة:

إن الظواهر النحوية التي يلاحظها الدارس في التراث النحوي القديم والمعاصر كثيرة جدًّا، وكل ظاهرة من هذه الظواهر تستحق من الباحث الوقوف عندها بالنظر والتأمل، ومن الظواهر الكثيرة التي تلفت نظر الباحث ظاهرة أشار إليها النحاة في مواضع عديدة من كتبهم، وهي ظاهرة (الغريب)، فلقد ورد عنهم وصف كثير من الألفاظ أو الأنماط النحوية بالغريب، إما صراحة بلفظ الغرابة أو أحد مشتقاته، وإما بألفاظ مقاربة له في المعنى، وقد كثر ذلك إلى الحد الذي يستدعي انتباه الباحث، ومن الجدير بالذكر أن النحاة لم يصنفوا مبحثًا خاصًّا بظاهرة الغريب في كتبهم، على غرار ما فعلوا في كثير من أبواب النحو كالشاذ والنادر مثلًا، وإنما تفرق ذكر لفظ الغرابة في مواضع شتى من كتبهم، وربما يذكر في كل مرة بمعنى مختلف عن سابقه، ومن هنا فقد اعتنى العلماء منذ القدم بموضوع الغريب، وعُرف مصطلح الغريب في علوم متنوعة، كالقرآن، والتفسير، والحديث، وعلوم اللغة، وأصول الفقه، وغيرها.

(*) أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الباحة.

وارتبط هذا المصطلح في غير علمٍ باللفظة المفردة، وتأسس للحكم بغرابة الألفاظ معايير مختلفة، تدور حول بيئتها وزمانها وسياقاتها، على أن هذه المعايير لا تشي بالضرورة بقبح المحكوم عليه بالغرابة أو بحسنه.

وكان لهذا المصطلح عند النحاة دَوْر في مصنفاتهم، فقد وُجدتْ فيها مسائل وتقسيمات وأبواب وتخريجات وأقوال وإعرابات كثيرة، حكموا عليها بالغرابة وأدرجوها في سلك الغرائب، إلا أنهم لم يوضحوا مقصودهم منها، ولم يبينوا مستندهم في الحكم عليها كما أشرنا.

ولا شك أن ورود مصطلح (الغريب) بكثرة في عبارات النحويين، مع خلو الأصول النحوية من تعريف له وتوضيح لجوانبه، يضع الباحث أمام مصطلح يكتنفه الغموض، ويحتم عليه النظر في هذه القضية، انطلاقًا من استعمال النحويين أنفسهم، على أن أغلب ما صنفه النحويون في باب الغريب مندرج تحت باب غريب الألفاظ، وتلك المصنفات كثيرة مشهورة شهرة تغنينا عن ذكرها هنا.

ومن بين أهم المستخدمين لهذا المصطلح من النحويين في العصر الحديث الدكتور محمد عيد في كتابه النحو المصفى، ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على معنى الغرابة وأنواعها وأسبابها عنده، وتوضيح مفهوم الغريب النحوي عند النحويين القدامى بشكل عام، وعنده في كتابه النحو المصفى بشكل خاص، لذا جاء عنوان هذا البحث كما يأتي: (الغرابة في كتاب النحو المصفى: معانيها- أقسامها- أسبابها).

وقد أحصيت كل المواضع التي ورد فيها لفظ الغريب صراحة أو ضمنًا في كتاب النحو المصفى، فهي ظاهرة جديرة بالدراسة، وهذا البحث محاولة لتجلية هذه الظاهرة فيه، وبيان كثير من ملابساتها، كما سيتبين إن شاء الله تعالى.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محاولة استنباط معنى الغرابة المتفرق في ثنايا كتاب النحو المصفى، دون أن يعبر مؤلف الكتاب عن مقصوده من هذا المصطلح بصورة جليَّة؛ إذ تتعدد استعمالات مصطلح الغرابة لدى النحاة تعددا كثيرًا، وتتعدد استعمالاته في كتاب النحو المصفى كذلك؛ لذلك شمرت عن ساعد الجد في إحصاء لفظ الغرابة ومشتقاته في الكتاب كله؛ ليتسنَّى لي العلم الصحيح بمعناه وأقسامه وأسبابه وأدلته التي قصدها مؤلفه، كذلك ندرة الدراسات السابقة التي تناقش مصطلح الغرابة عند النحاة تمثل مشكلة أخرى من مشاكل البحث، ولم أقف على دراسة سابقة خَصَّت كتاب النحو المصفى بدراسة مصطلح الغريب الذي ورد فيه.

الدراسات السابقة:

١. غرابة التركيب في الجملة العربية، وائل السيد البرعي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، الجزء: ١، العدد: ٣٥، ٢٠١٦م.

وجه الاتفاق: تناقش الدراسة مفهوم الغريب في اللغة والاصطلاح عند النحويين.

وجه الاختلاف: تناقش الدراسة غرابة التركيب في الجملة العربية التي تمثلت في غرابة التركيب النحوي، وركزت على اختلاف النحويين واللغويين وكثرة التأويلات النحوية، وأثر هذا الاختلاف في ظهور الغريب، ثم تطرق البحث إلى غرابة النظم البلاغي، وأن من أسباب هذه الغرابة تنافر الكلمات وكثرة التكرار، ودراستي لا تُعنى بالخلافات والتأويلات وأثرها عند النحاة والبلاغيين، وإنما ركزتُ فيها على معنى الغرابة وأقسامها وأسبابها في كتاب النحو المصفى خاصَّة.

٢. ظاهرة الغريب في النحو العربي، ماجد غازي الزغبي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٤٦، العدد: ١، ٢٠١٩م.

وجه الاتفاق: أن هذه الدراسة تشير إلى المعاني التي ورد الغريب بإزائها في استعمالات النحويين، وهي: الغريب بمعنى المخالف للمشهور، وبمعنى المخالف للمعهود، وبمعنى الشاذ، وبمعنى الفرد، وبمعنى القليل، وقد أشرتُ إلى هذه الاستعمالات في بحثي؛ لموافقتها لاستعمالات مصطلح الغريب في كتاب النحو المصفى.

وجه الاختلاف: أن هذه الدراسة تناقش قضية الغريب في النحو العربي عامة، وتركز على وصف ظاهرة الغرابة من حيث مفهومها عند النحاة، ومنزلتها في الأصول النحوية، بينما دراستي تُعْنى بمصطلح الغرابة من ناحية إحصائه، ومعانيه، وأقسامه، وأسبابه، وأدلته، كل ذلك في كتاب النحو المصفى خاصَّة.

٣. ما حكم عليه ابن هشام بالغريب في ميزان النقد، يمنى مختار عبد الحميد عبد الرحيم، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، جامعة الأزهر، المجلد: ٥، العدد: ١٤، ٢٠٢٠م.

وجه الاتفاق: تناقش هذه الدراسة مفهوم الغريب في اللغة، والغريب في اصطلاح النحويين، وموقف النحويين منه، وقسَّمَت الغريب إلى: الغريب في الرأي أو الاستعمال، والغريب في النقل، وهو تقسيم قريب لما قسمته في دراستي.

وجه الاختلاف: أنها تختص بدراسة مفهوم الغريب عند ابن هشام، بينما دراستي تختص بالبحث في مصطلح الغرابة في كتاب النحو المصفى.

منهج الدراسة:

لقد استعملت في دراستي هذه منهجين:

الأول: المنهج الوصفي التحليلي؛ استخدمته في وصف مصطلح الغرابة في كتاب النحو المصفى وتحليله وحصر ألفاظه والوقوف على معانيه وأقسامه وأسبابه وأدلته.

الثاني: المنهج المقارَن؛ استخدمت المنهج المقارن في مقارنة معاني الغريب عند النحاة المتقدمين وعند مؤلف كتاب النحو المصفى.

خطة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وخمسة مباحث، وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات، وإليكها موجزة:

* **المقدمة تتناول الدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطتها.**
* **المبحث الأول: حصر المواضع التي ورد فيها لفظ الغرابة أو أحد اشتقاقاته في كتاب النحو المصفى،** وهي ستة عشر موضعًا موزعة على الاشتقاقات الآتية:

١– لفظ الغرابة.

٢– لفظ غريب.

٣– لفظ عَجَب.

* **المبحث الثاني: معنى الغرابة في كتاب النحو المصفى،** ويشتمل على:

١– الغريب لغة واصطلاحًا.

٢- معاني الغريب عند النحاة.

٣- معاني الغريب في كتاب النحو المصفى.

* **المبحث الثالث: أقسام الغرابة في كتاب النحو المصفى باعتبارات مختلفة،** ويشتمل على:

١- أقسامها من حيث مصدرها.

٢- أقسامها من حيث موافقة النحاة أو الرد عليهم.

٣- أقسامها من حيث معنى الغرابة في كل مسألة.

* **المبحث الرابع: أسباب الغرابة في كتاب النحو المصفى.**

١- أسباب الغرابة فيه بشكل عام.

٢- أسباب الغرابة فيه في كل مسألة.

* **المبحث الخامس: الأدلة التي اعتمد عليها المؤلف.**

وقد جعلت الخطة شاملة لكل ما يتعلق بظاهرة الغرابة في كتاب النحو المصفى؛ فحصرت ألفاظها واشتقاقاتها، وناقشت معانيها وأقسامها وأسبابها وأدلتها، وتفصيل كل ذلك في الصفحات الآتية، هذا وبالله التوفيق.

ثم جاءت الخاتمة حاملة أهم نتائج البحث، وبعد ثبت للمصادر والمراجع.

المبحث الأول

حصر المواضع التي ورد فيها لفظ الغرابة

أو أحد اشتقاقاته في كتاب (النحو المصفى)

يحسُن في بداية هذا البحث أن أحصُرَ المواضع التي ذُكر فيها لفظ الغرابة أو أحد اشتقاقاته مثل: (غرابة، غريب، استغراب)، أو ما يقاربه في المعنى مثل: ألفاظ (عجب)، و(دهشة) و(تخيل).

وكانت منهجيتي في هذا الحصر: أن أحصر المواضع التي تصلح للبحث –لا حصر الألفاظ نفسها– إذ قد يتكرر اللفظ في الموضع الواحد، وما وجدته في كتاب النحو المصفى ويصلح أن يدخل في صلب هذا البحث يدور في فلك ثلاثة ألفاظ: (غرابة، غريب، عجب)، وقد اقتصرت في إحصاء هذه الألفاظ على المواضع التي تخدم صلب البحث من الوقوف على معنى الغرابة النحوية في الكتاب وأقسامها وأسبابها وأدلتها، واستبعدت المواضع التي تتحدث عن الغرابة والتعجب بشكل عام، أو لا تنتمي للغرابة النحوية التي تكون تنبيهًا من المؤلف على أمر انفرد به أحد النحويين مثلا، أو استدراكًا على بعض النحاة، وهذه الألفاظ التي لا تنتمي لطبيعة البحث مثل لفظَي (الاستغراب) و(الدهشة)، فلفظ (الاستغراب) ورد مرتين، ولفظ (الدهشة) ورد خمس مرات بتعبيرات لا تدخل ضمن البحث، ومثال ذلك كما في كلام المؤلف عن: (أساليب التعجب السماعية والقياسية) في النص الآتي:

"التعجب لدى اللغويين والنحاة: نسمع الناس في حياتنا العادية يرددون في مواقف خاصة قولهم: "إذا عرف السبب بطل العجب"، ومفهوم هذه العبارة بالطبع

أن العجب دهشة تثير فضول الناس لأمر غريب عليهم إذا كان السبب في هذه الغرابة غير معلوم ولا مفهوم، فموقف التعجب لدى الرجل العادي يتحقق إذا توفرت ظروف هي: غرابة في أمر من الأمور مع جهل السبب بهذه الغرابة، حينئذٍ تتحقق الدهشة التي قد يصحبها التعبير عنها بالصفير أو المصمصة أو الكلام. ولعلنا بذلك نفهم ما يقوله اللغويون عن "التعجب" ، إذ يعرفونه بقولهم: انفعال ما يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه، فهذا الانفعال النفسي – حتى بدون ألفاظ– يطلق عليه أنه "تعجب" لدى اللغويين.

أما النحاة فعرفوا التعجب بقولهم: استعظام زيادة في وصف المتعجب منه تفرد بها عن أمثاله أو قلَّ نظيره فيها وقد خفي سببها، مع التعبير عن ذلك بكلام يدل على الدهشة والاستغراب، فالنحاة في ذلك يتفقون مع استعمال التعجب في حياتنا العادية ومع ما رآه اللغويون عنه من حيث وجود الأمر الغريب الذي خفيت أسباب غرابته، لكنهم يتفردون بتخصيص التعجب بنطق كلامي يدل على الدهشة والاستغراب ويقصدون بذلك صيغ التعجب التي ستأتي تفصيلا، فالتعجب لا يتحقق لدى النحويين إلا بهذا النطق، كقولنا: (ما أَرْوَعَ العِلْمَ في عصرنا)"[1].

فالمؤلف هنا يحكي أن اللغويين والنحاة يعُدُّون أساليب التعجب في اللغة: استغرابًا ودهشةً، سماعًا وقياسًا على لغة العرب، وهذا لا يتعلق بتفردٍ، أو استدراكٍ من المؤلف؛ لذلك لم أدرجه في الإحصاء والبحث.

ويشمل الحصر الذي قمت به أيضًا تقسيم كل لفظ منها بحسب الباب النحوي أو المبحث الذي ورد فيه في هذا الكتاب، سواء أكان في المقدمة أم في النحو أم في الصرف أم في الأصول، وهي ستة عشر موضعًا، وبيانها كالآتي:

(1) النحو المصفى (ص: ٥٦٣– ٥٦٤).

١– لفظ الغرابة

في مقدمة الكتاب:

١. "وفي أثناء ذلك كنت أعيش التجربة في صورة أخرى غير صورة الكتب القديمة والمنهج، كنت أعيشها مع الدارسين المتخصصين من طلاب اللغة الذين يجأرون بالشكوى كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره، وكزازة عرضه، وتجمد أمثلته، وغرابة شواهده، وتهافت الكثير منها، مما يترتب عليه تلقائيا التمزق والتململ والكراهية والشكوى المستمرة، مع أن هؤلاء الحانقين الشاكين هم الذين سيحملون –فيما بعد– أمانة تعليم اللغة للصغار والكبار في العالم العربي ومسئولية الكلمة المكتوبة والمنطوقة في حياتنا الأدبية والعلمية"(١).

أسماء الموصول:

٢. "وأسماء الموصول المشتركة –كما وردت في كتب النحو– ستة "منْ، ما، أيّ، ذا، ذو، أل"، والثلاثة الأولى من هذه الأسماء الستة "من، ما، أيّ" تستعمل هذا الاستعمال مطلقا وبدون شروط، أما الثلاثة الأخيرة "ذا، ذو، أل" فلا تستعمل هذا الاستعمال إلا تحت ظروف خاصة بكل منها –سيأتي شرحها– بل إن اعتبار الكلمة الأخيرة "أل" من أسماء الموصول أمر يثير الغرابة، وقد رفض اعتبارها من أسماء الموصول من يعتدّ بهم من النحاة"(٢).

---

(1) النحو المصفى (ص: ب).

(2) النحو المصفى (ص: ١٧٣).

كاد وأخواتها، أفعال المقاربة:

٣. "أن الفعلين "هلهل، هب" فيهما غرابة، ويبدو أن أساس هذه الغرابة هو الاستعمال، فهما غير مستعملين بكثرة في معنى الشروع"[١].

أساليب الاستثناء (خلا، عدا، حاشا):

٤. "يرى النحاة أن هذه الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" تستعمل أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر، وهذا غريب!! إذ كيف تستعمل الكلمة الواحدة فعلا مرة، وحرف جر مرة أخرى؟!...

والخلاصة أن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر، فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض"[٢].

٢- لفظ غريب

الإعراب، مدخل:

٥. "قالوا: مثلًا في كلمة "عُمَر" وهو عَلَم، أصله "عامر"، فعدل عن هذا الأصل إلى "عمر" ومثله الباقي؛ وهذا غريب!! فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا الأصل المدَّعى!! الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية، فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح إليه النفس"[٣].

العلم، المعرفة:

٦. "علم الجنس:... فهذا النوع الأخير من الأعلام لا يقصد به "فرد محدد" ، بل يقصد به "جنس محدد"؛ فمعناه في الحقيقة شائع كالنكرة، وإن كان من حيث

(1) النحو المصفى (ص: ٢٧٣).
(2) النحو المصفى (ص: ٤٩٢).
(3) النحو المصفى (ص: ٤٧).

اللفظ معرفة باعتبار تخصيصه بالدلالة على النوع كله، لذلك، فإن الألفاظ التي وردت لهذا النوع الأخير في اللغة تكاد تكون محصورة ومعظمها غريب الاستعمال الآن، ومن ذلك:

"أسامة" للأسد، "ثُعَالة" للثعلب، "ذُؤَالة" للذئب، "أمُّ عِرْيَط" للعقرب، "أبو جَعْدَة" للذئب، "أبو المضَاء" للفرس، "أبو الدَّغْفَاء" للأحمق، "سُبْحَانَ" للتسبيح وتنزيه الله، "يَسَارِ" للميسرة، "فجارِ" للفسق والفجور، "بَرَّة" للبر وعمل الخير.

فكل هذه الألفاظ وضعتها العرب للدلالة على المعاني السابقة، بحيث لا يفهم منها غيرها، فأشبهت الأعلام الحقيقية التي تخصصت في تعيين الذوات أناسا أم أماكن أم قبائل"[١].

المبتدأ والخبر:

٧. "نحن بما عندنا وأنت بما... عندك راضٍ والرأي مختلف

وأصل الكلام "نحن بما عندنا راضون" فحذف الخبر.

لكن قد ينقلب هذا الحذف أمرًا لازما فلا يمكن النطق بالمحذوف إطلاقا –وهذا غريب–، ويشمل الحذف كلا من المبتدأ أو الخبر على التفصيل التالي:..."[٢].

ظن وأخواتها:

٨. "التعليق: معناه إبطال العمل في اللفظ دون التقدير، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل، وهذا غريب!!"[٣].

(1) النحو المصفى (ص: ١٥٥).
(2) النحو المصفى (ص: ٢٣١).
(3) النحو المصفى (ص: ٣٢٩).

نصب الفعل المضارع:

٩. "هكذا يرى جمهور النحاة: تضمر "أن" وجوبا، فهي لم تظهر أبدا ومع ذلك فهي مقدرة بعد حرفين من حروف الجر، وثلاثة من حروف العطف، ففي الأمثلة:

لولا الجامعةُ ما كنت لأتثقَّفَ علميًّا أو لأتهذَّبَ اجتماعيًّا.

وإنني لأبذلُ غايةَ الجَهْدِ حتى أحققَ الغايتين معا.

الأفعال "أتثقف، أتهذب، أحقق" على التوالي منصوبة "بأنْ" مضمرة وجوبا؛ أي مضمرة دائما ولا تظهر أبدا.

والذي دعا إلى هذا التقدير الغريب أمر ذهني هو "الرغبة في اطّراد القواعد" وتوضيح ذلك فيما نحن بصدده أن إضمار "أن" -كما سنعرف بالتفصيل- يأتي بعد حرفين للجر هما "لام الجحود، حتى" وبعد ثلاثة للعطف هي "أوْ، فاء السببية، واو المعية"، فإذا جاء المضارع منصوبا بعد الأولى يجب أن تبقى حروف جر، ويبحث له عن حرف نصبه هو "أن" المضمرة، وإذا جاء منصوبا بعد الأخيرة، يجب أن تبقى حروف عطف ويبحث له عن ناصب هو "أن" المضمرة، ذلك منطقهم!! وهو منطق متكلف، ومن السهل نقضه، إذ إن استعمال هذه الحروف مع الأفعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها، فلماذا يفرض استعمال على استعمال!! ولماذا لا تكون مع الأفعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف "أن" تماما!!، لعل ذلك كان وجهة نظر الكوفيين ومن يعتد بهم من النحاة -كابن مضاء- الذين قالوا بما يقرب من هذا الرأي السابق[١]"[٢].

(1) ينظر: الرد على النحاة (ص: ١١٥).
(2) النحو المصفى (ص: ٣٦١- ٣٦٢).

الحال:

١٠. "أن تكون الحال مصدرا. وذلك كثير في اللغة العربية، كقولنا: "تغير الجوُّ فجأةً" و"جاء الفرسُ ركْضا" و"قُتِلَ المجرمُ شنْقًا".

ومن الغريب أن هذا النوع الأخير مع كثرته يحكم عليه بأنه غير قياسي في اللغة"[١].

الحال:

١١. في تعدد الأحوال ذكر:

"ألا يكون هناك دليل يوجه الأحوال المتعددة لأصحابها، وحينئذٍ لا بد من الترتيب التالي:

تعتبر الحال الأولى للثاني والثانية للأول، وهكذا.. وهذا غريب؟!

ومن أمثلة النحو "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"، فكلمة "مصعدا" حال من ضمير الغائب، وكلمة "منحدرا" حال من ضمير المتكلم.

والذي أراه، إن لم يجانبني الصواب، أنه يجب هنا أن ترتب الحال ترتيبا على الأصل، بحيث تكون الأولى لصاحبها الأول، والثانية للثاني وهكذا؛ لأن ذلك هو الذي يتجه إليه الذهن حين النطق، فلِمَ نعكس الأمر بهذه الصورة الغريبة!! فإذا قلنا: "عامل الصديقُ صديقَه وَدُودا مخلصًا" كانت "ودودا" للأول "الصديق"، وكانت "مخلصا" للثاني "صديقه"، ولا داعي لعكس الموضوع.

وخلاصة هذا الموضوع كله: أن الحال المتعددة لمفرد أو المتعددة لمتعدد مع وجود الدليل المعنوي أو اللفظي لنسبتها لمن هي له لا يلزم فيها ترتيب"[٢].

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٦٥).

(2) النحو المصفى (ص: ٤٦٨).

أساليب الاستثناء:

١٢. "المستثنى المنقطع: يقصد به أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، على معنى أن المستثنى والمستثنى منه ليسا من صنف واحد، بحيث إذا ذكر المستثنى منه، ثم ذكر المستثنى بعده، كان وروده على الذهن غريبا، كقولنا: "يتحمَّلُ الرجالُ مَشَاقَّ الحياةِ إلا المرأة، وتتحمَّلُ النساءُ تربيةَ الأطفالِ إلا الرجل"(١).

أساليب الاستثناء (خلا، عدا، حاشا):

١٣. "يرى النحاة أن هذه الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" تستعمل أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر، وهذا غريب!! إذ كيف تستعمل الكلمة الواحدة فعلا مرة، وحرف جر مرة أخرى؟!...

والخلاصة أن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر، فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض"(٢).

أساليب التعجب السماعية والقياسية:

١٤. "أفعل به:

تتكون أيضا من أمور ثلاثة هي: فعل التعجب + الباء + المتعجب منه.

أ- فعل التعجب: يصفه المعربون بقولهم: "فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر"، وهي عبارة غريبة!! فكأنما هذا الفعل في التقدير ماضٍ، وفي الصورة فعل أمر، ويترتب على ذلك أمران:

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٨٤).

(2) النحو المصفى (ص: ٤٩٢).

أولهما: أن يعرب هو نفسه على أنه فعل أمر.

ثانيهما: أن يعرب ما بعده على تقدير أنه فعل ماضٍ.

ب– الباء حرف جر زائد، فالاسم الذي بعدها مجرور بها لفظًا، لكنه فاعل تقديرًا.

المتعجب منه: يجر بالباء لفظًا، لكنه فاعل في التقدير لفعل التعجب باعتباره فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا.

هكذا حُلِّلَت هذه الصيغة هذا التحليل الغريب، ومع ذلك فإنه هو الاتجاه المشهور بين النحاة والمعربين في تحليلها، بصرف النظر عن اتجاهات أخرى لا داعي لذكرها"[١].

التوكيد:

١٥. "قال ابن هشام عن الكلمة "جميع": والتوكيد "بجميع" غريب، ومنه قول امرأة ترقص ابنها:

فدَاك حيٌّ خَوْلَانْ... جميعُهم وهَمْدان

وكلُّ آل قحطان... والأكرمون عدنان"[٢].

(1) النحو المصفى (ص: ٥٦٦– ٥٦٧).

(2) النحو المصفى (ص: ٥٩٢).

٣- لفظ عَجَب

جزم الفعل المضارع:

الحذف في الجملة الشرطية:

١٦. "الأصل في الكلام العربي أن يكون كله مذكورًا، فالحذف على خلاف الأصل، ومما يحذف جملة الشرط أو جملة الجواب أو هما معا، وهذا الأخير أمره عجب!! إذ تغيب الجملة الشرطية كاملة، ولا يبقى منها سوى الأداة.

وكل ذلك إنما يصح في الكلام إذا كان المحذوف معلومًا من السياق لفظًا أو دلالة...

وهذا نادر في اللغة، وأكثر ما يرد في الشعر، ومن استعماله في النثر ما يقال في مواقف العناد والتحدي "وإنْ" أو "وَلَوْ"، فالتقدير "وإن اعتذر فلن أقبل اعتذاره"، وأيضا "ولو هدّد فلن أخاف"[1].

**

(1) النحو المصفى (ص: ٣٨٩- ٣٩٠).

المبحث الثاني

معنى الغرابة في كتاب النحو المصفى

١– الغريب لغة واصطلاحًا

أ– الغريب لغة:

إن مادة (غ.ر.ب) تدور حول معاني البعدِ والغموض والتفرد، ومن فروع الأول: الغَرْبُ، وهو: الذهابُ والتنحي عن الناس، وغَرَّبَه وأَغْرَبَه؛ أي: نحّاه، والغُرْب والغُرْبة؛ أي: النزوحُ عن الوطن والاغترابُ، ومن ذلك أيضًا التغريبُ، وهو: النفيُ عن البلد، والتغَرُّب: البعدُ، وقولهم: اغرُب عني؛ أي: تباعد، واغترب الرجل؛ أي: نَكَح في الغرائب، وتزوج من غير أقاربه(١).

ومن فروع الثاني: الغريبُ: الغامضُ من الكلام، وكلمة غريبة: غامضة، وتكلم فأَغْرَبَ: إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره، وفي كلامه غرابة؛ أي: غموض، وغَرُبَت الكلمة؛ أي: غمضت، فهي غريبة، ومنه مصنَّفُ الغريبِ إنما هو في تفسير الغامض من الكلام، وأصابه سهمُ غَرْبٍ وغَرَبٍ، بالتسكين والتحريك، مع الإضافة وتركها إذا كان لا يُدرى مَن رماه(٢).

ومن ذلك قول الخليل في آخر مقدمة العين: "بدأنا في مؤلَّفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف ونضمُّ إليه ما بعده، حتى نستوعب كلام العرب، الواضحَ

(1) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، (غ.ر.ب)، لسان العرب، (غ.ر.ب).
(2) لسان العرب، (غ.ر.ب).

والغريبَ"[1]، جعل الغريب مقابلًا للواضح، ومنه أيضًا قول الرشيد للأصمعي: "إن الغريب عندك لغير غريب"[2].

ومن فروع الثالث: قولهم: قِدْحٌ غريبٌ؛ ليس من الشجر التي سائرُ القِداحِ منها، ورجل غريبٌ؛ ليس من القوم[3]؛ أي: أنه كان أول أمره كالوحيد الذي لا أهل له عنده؛ لقلة المسلمين يومئذ[4].

وهذه المعاني الثلاثة المتقدمة متقاربة، يفضي بعضها إلى بعض، وهي بمجموعها مخالفة للمشهور والمألوف، وأصلها معنى البعد. قال ابن الأنباري: "أصل الغُربة البعد"[5]: وفي الجمهرة: "يقال: غَرَّبَ الرجلُ تغريبا، إذا بعد، ومنه قولهم: اغرب عني؛ أي: ابعد...، وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا"[6] ، إلا أن معنى البعد ليس مطردًا في الباب؛ لذا نص ابن فارس على أن باب غرب" أصل صحيح، وكَلِمُه غير منقاسة، ولكنها متجانسة"[7].

وتفسير كونها أصلًا، أن حروفها، أو بعضها، غير مبدلة من حروف أخرى، في دلالتها على المعاني المندرجة تحتها، ومعنى كلمة غير منقاسة، أي: لا تندرج تحت معنى عام في جميع استعمالاتها، لكنها تحمل معاني متجانسة؛ أي: متقاربة

(1) العين (١/ ٦٠).
(2) الصاحبي (ص: ٢١).
(3) لسان العرب، (غ.ر.ب).
(4) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٤٨).
(5) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٩٤).
(6) جمهرة اللغة (١/ ٣٢١).
(7) مقاييس اللغة (٤/ ٤٢٠).

المدلول، وأحصى الزبيدي في التاج معاني هذا الباب[١] فبلغ بها أربعة وثلاثين معنى، وإذا رددت بعض تلك المعاني إلى بعض وقاربت بينها كانت أقل من ذلك[٢].

ب– الغريب اصطلاحًا:

لم يلق مصطلح الغرابة اهتمامًا يذكر لدى النحاة كما أشرنا فيما سبق، فلم يحددوا ما قصدوه منه، ولم يفصِّلوا أنواعه.

ولكن اللغويين بشكل عام قد اهتموا بهذا المصطلح وعرّفوه، فمن ذلك:

قالوا هو: "كون الكلمة غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، سواء كانت بالنظر إلى الأعراب الخُلَّص، أو بالنظر إلينا، وتلك الكلمة تسمى غريبا، ويقابله المعتاد، ويرادفه الوحشي"[٣].

وقال الإمام الخطابي: "الغريب من الكلام إنما هو الغامض، البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل"[٤].

وفي المزهر للسيوطي: "الغرابة أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة"[٥].

---

(1) تاج العروس، (غ.ر.ب).

(2) ينظر: ظاهرة الغريب في النحو العربي (ص: ١٢٣– ١٢٤).

(3) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (٢/ ١٢٥٠).

(4) غريب الحديث للخطابي (١/ ٧٠).

(5) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ١٨٦).

ونص الكفوي في (الكليات) على أن "كل شيء فيما بين جنسه عديم النظير فهو غريب"[1].

الغرابة في التعريفات السابقة ترجع إلى مدلولين اثنين؛ أحدهما: غموض المعنى لغرابة اللفظ، وسبب هذه الغرابة البعد غالبًا، فيكون الغريب بهذا الاعتبار مخالفًا للواضح البين، والغرابة هنا قد تكون لذاتها كالألفاظ الوحشية الغليظة المستقبحة عند العرب كلهم، وقد تكون لغيرها، وهذا النوع الثاني يقع في ألفاظ القرآن الكريم، وألفاظ الحديث النبوي، وكلام العرب منظومه ومنثوره، وفيه صنفت كتب غريب القرآن وغريب الحديث وغريب اللغة.

والمدلول الثاني: التفرد، كما يظهر من تعريف الكفوي، والتفرد قد يقع في فروع ما هو فيه من العلوم، وذلك أن يأتي الفرع في صورة لا نظير لها، ونقيضه في بابه ذو النظائر، وقد يقع في باب النقل والرواية، وهذا النوع موجود في علم مصطلح الحديث؛ فالغريب عند أهل الحديث علم خاص على نوع من أنواع الحديث، ومظانه كتب الرواية والإسناد واصطلاح المحدثين، ونقيضه في بابه المشهور[2].

٢- معاني الغريب عند النحاة:

قبل أن أتطرق إلى معنى الغرابة في كتاب النحو المصفى للدكتور محمد عيد أرى أنه من الجيد أن أذكر استعمال النحاة لمعاني الغريب أولًا، فلعلَّ استعمالات الدكتور محمد عيد متأثرة باستعمالاتهم، فمن معاني الغريب التي استعملها النحويون المعاني الآتية:

---

(1) الكليات (٣/ ٢٩٦).

(2) ينظر: ظاهرة الغريب في النحو العربي (ص: ١٢٤).

١– استعمال الغريب بمعنى الانفراد والشذوذ:

ومن أبرز ما يمثل ذلك ما صنعه السيوطي حينما عقد قسمًا في كتابه الأشباه والنظائر سماه: فن الإفراد والغرائب[١]، حيث استعمل الغريب والفرد بمعنى واحد، وقد ورد عنده لفظ الغريب تسع مرات، فهذا الصنيع من السيوطي –وهو جمع الأفراد والغرائب في باب واحد– دليل على المراد بالغريب عنده، وهو أنه موافق لمعنى التفرد أو الانفراد.

ومن شواهد هذا أيضًا تفسير الدسوقي للغريب عند شرحه لقول ابن هشام: "وهو غريب"[٢] بقوله: وقوله: (وهو غريب)؛ "لأنه لم يوافقه عليه أحد"[٣].

فبناء على هذا التفسير من الدسوقي للغريب فإنه سيدخل مسائل كثيرة جدًّا! ثم ما صحة هذا التفسير؟ وما مدى دقته؟ لأن هذا الحكم من الدسوقي يحتاج إلى اطلاع تام، إلا إذا قيل إن مراده: لم يوافقه أحد يعتد به، اللهم إلا إذا قيل: إن هذا حكم خاص بالدسوقي.

٢– أن المراد بالغريب ما كان غير معروف ولا مشهورًا ولا متداولًا بين النحويين:

ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك: "وهي –أي: رام– وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب"[٤].

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو (٥/ ٥) وما بعدها.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٤٢٦).

(3) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٥٤٠/٢).

(4) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٣٤).

ومن أمثلته كذلك: قول الدسوقي شارحًا قول ابن هشام: "وكون الفاء بمنزلة إلى غريب"[١]، قال: "قوله: غريب؛ أي: لم يتكلم عليه أحد وليس بشائع"[٢].

ومنه قول ابن هشام أيضًا: "وهذا معنى غريب؛ لأني لم أر من ذكره" [٣].

وقال خالد الأزهري عن سواء، لغة في سوى –نقلًا عن ابن هشام ومضيفا إليه: "(سواء) وهي أغربها وقل من ذكرها"[٤]. وعلى هذا فالغريب قد استعمل مرادفًا للقليل تمامًا كما استعمل ابن هشام لفظ القليل في قوله: "حتى حرف يأتي لأحد ثلاثة معان: انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلا في الاستثناء، وهذا أقلها، وقل من يذكره"[٥].

٣- استعماله مرادفًا لمصطلح الشاذ:

فكأنه بذلك يعني الخروج عن القاعدة المطردة، كقول ابن هشام: "وقد ورد جواب لو الماضي مقرونًا بقد، وهو غريب، كقول....، ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها، كقول..."[٦] ، فنجد أن ابن هشام هنا قد قابل الغريب بالشاذ.

ولعل من ذلك قول أبي حيان: "وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه إلا منه –يعني: ابن مالك–"[٧].

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٦٩).
(2) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (١/ ٤٢٣).
(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٦٩).
(4) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٥٤٤).
(5) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٣٢).
(6) المصدر نفسه (ص: ٢٧١).
(7) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ٩١١).

ومن ذلك أيضًا قول ابن يعيش: "فأما قراءة نافع {ومحياي ومماتي} [سورة الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء فهو غريب؛ لخروجه عن القياس، وما عليه الجمهور"(١).

٤ – استعماله بمعنى مخالفة المعهود:

ومن ذلك ما ذكره ابن هشام في بيان كيفية التقدير فقال: "إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج"(٢).

وذكر من أمثلة الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾ [البقرة:٤٨]؛ أي: لا تجزي فيه، ثم حذفت (في) فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا، هذا قول الأخفش(٣)، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة واحدة، ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي، واختاره، قال: والقول الثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه(٤) والأخفش: يجوز الأمران(٥)، قال ابن هشام: "وهو نقل غريب"(٦).

(1) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢١٠).
(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٧٩).
(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش (١/ ٩٣).
(4) ينظر: الكتاب (١/ ٣٨٦).
(5) ينظر: أمالي ابن الشجري (١/ ٦– ٧).
(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٥٧٩).

٣- معاني الغريب في كتاب النحو المصفى:

لا يختلف معنى الغرابة في كتاب النحو المصفى للدكتور محمد عيد كثيرًا عمن سبقوه من النحاة، ولكن تفرَّد عن النحاة الأقدمين في معنى الغرابة وسببها ممَّا كان متعلقًا بالأهداف التعليمية لكتاب النحو المصفى، مثل قوله في (علم الجنس): "علم الجنس: يقصد به -كما هو واضح من اسمه أيضا- ما وضع في اللغة للدلالة على تحديد الجنس كله لا على تحديد فرد منه، مثل "أسامة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل أسد، ومثل "ثُعَالة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل ثعلب.

فهذا النوع الأخير من الأعلام لا يقصد به "فرد محدد"، بل يقصد به "جنس محدد"، فمعناه في الحقيقة شائع كالنكرة، وإن كان من حيث اللفظ معرفة باعتبار تخصيصه بالدلالة على النوع كله؛ لذلك فإن الألفاظ التي وردت لهذا النوع الأخير في اللغة تكاد تكون محصورة ومعظمها غريب الاستعمال الآن، ومن ذلك:

"أسامة" للأسد، "ثُعَالة" للثعلب، "ذُؤَالة" للذئب، "أمُّ عِرْيَط" للعقرب، "أبو جَعْدَة" للذئب، "أبو المضَاء" للفرس، "أبو الدَّغْفَاء" للأحمق، "سُبْحَانَ" للتسبيح وتنزيه الله، "يَسَارِ" للميسرة، "فجارِ" للفسق والفجور، "بَرَّة" للبر وعمل الخير..."[1].

فكان سبب الغرابة هنا: قلة الاستعمال في العصر الحاضر، ولا شك أن هذا السبب يدخل ضمن الأهداف التعليمية للكتاب في عصرنا الحالي؛ ولذلك ينفرد مؤلف الكتاب بهذا عن النحاة المتقدمين.

(1) النحو المصفى (ص: ١٥٥).

ويأتي مصطلح الغرابة أو أحد اشتقاقاته بمعانٍ عدَّة في الكتاب مقاربة لمعاني الغرابة عند النحاة المتقدمين، ومنها:

أن يستعمل لفظ الغريب بمعنى الانفراد والشذوذ، وهو أن يكون القول موجودًا عن أحد النحاة بشكل منفرد؛ أي: نادر وروده، وهذا المعنى للغرابة هو المعنى الأساسي لهذا المصطلح إن لم يذكر معنى آخر يصرفه عن معنى الانفراد، وأحيانًا يراد بالغريب ما كان غير معروف ولا مشهورًا ولا متداولًا بين النحويين؛ أي: ليس موجودًا عند النحاة، لكنه موجود في اللغة، وأيضًا استعماله مرادفًا لمصطلح الشاذ أو مخالفة المعهود، فيكون موجودًا عند النحاة، لكن بشكل يخالف المعهود والقواعد المتبعة، ويأتي كذلك بمعنى صعوبة الفهم، أو الأخذ بآراء من يعتد به من النحاة ردًّا على الجمهور، أو النُّدرة، أو التكلُّف، أو التناقض، أو الاستهجان الذهني، وحصر هذه المعاني فيما هو آتٍ:

١. في مقدمة الكتاب:

"وفي أثناء ذلك كنت أعيش التجربة في صورة أخرى غير صورة الكتب القديمة والمنهج، كنت أعيشها مع الدارسين المتخصصين من طلاب اللغة الذين يجأرون بالشكوى كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره، وكزازة عرضه، وتجمد أمثلته، وغرابة شواهده وتهافت الكثير منها، مما يترتب عليه تلقائيا التمزق والتململ والكراهية والشكوى المستمرة..."[1].

معنى الغرابة: عدم شهرة تلك الشواهد في عصرنا هذا، والمعنى العام الذي يسيطر على مقصوده في المقدمة هو: صعوبة الفهم.

(1) النحو المصفى (ص: ب).

الشاهد: قوله: "الذين يجأرون بالشكوى كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره، وكزازة عرضه، وتجمد أمثلته، وغرابة شواهده ".

٢. أسماء الموصول:

"وأسماء الموصول المشتركة –كما وردت في كتب النحو– ستة "منْ، ما، أيّ، ذا، ذو، أل"، والثلاثة الأولى من هذه الأسماء الستة "من، ما، أيّ" تستعمل هذا الاستعمال مطلقا وبدون شروط، أما الثلاثة الأخيرة "ذا، ذو، أل" فلا تستعمل هذا الاستعمال إلا تحت ظروف خاصة بكل منها، سيأتي شرحها، بل إن اعتبار الكلمة الأخيرة "أل" من أسماء الموصول أمر يثير الغرابة، وقد رفض اعتبارها من أسماء الموصول من يعتدّ بهم من النحاة"[١].

معنى الغرابة: التعجب، فهو يتعجب من بعض النحاة الذين عدوا (أل) اسمًا موصولًا.

وذكر الدكتور محمد عيد أمثلة لمن يعتد به من النحاة، مثل: الأخفش[٢]، والكوفيين وابن مضاء [٣]، وقد وصفهم المؤلف بذلك لمكانتهم وتمكنهم من علم النحو، وردًّا على من خالفهم وإن كان الجمهور.

الشاهد: قوله: "بل إن اعتبار الكلمة الأخيرة "أل" من أسماء الموصول أمر يثير الغرابة، وقد رفض اعتبارها من أسماء الموصول من يعتدّ بهم من النحاة".

٣. كاد وأخواتها، أفعال المقاربة:

"أنَّ الفعلين "هلهل، هب" فيهما غرابة، ويبدو أن أساس هذه الغرابة هو الاستعمال، فهما غير مستعملين بكثرة في معنى الشروع"[٤].

---

(1) النحو المصفى (ص: ١٧٣).
(2) النحو المصفى (ص: ١٧٩).
(3) ينظر: النحو المصفى (ص: ١٧٣).
(4) النحو المصفى (ص: ٢٧٣).

معنى الغرابة: الانفراد والشذوذ.

الشاهد: قوله: "ويبدو أن أساس هذه الغرابة هو الاستعمال، فهما غير مستعملين بكثرة في معنى الشروع".

٤. أساليب الاستثناء (خلا، عدا، حاشا):

"يرى النحاة أن هذه الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" تستعمل أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر، وهذا غريب!! إذ كيف تستعمل الكلمة الواحدة فعلا مرة وحرف جر مرة، أخرى!....

والخلاصة أن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر، فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض"(١).

معنى الغرابة: رفض الاضطراب فيما يبدو غريبًا عند النحاة، وفي الحقيقة ليس بغريب.

الشاهد: قوله: "فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض".

٥. الإعراب، مدخل:

"قالوا: مثلًا في كلمة "عُمَر" وهو علم، أصله "عامر"، فعدل عن هذا الأصل إلى "عمر" ومثله الباقي؛ وهذا غريب!! فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا الأصل المدَّعى؟! الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية، فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح إليه النفس"(٢).

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٩٢).

(2) النحو المصفى (ص: ٤٧).

معنى الغرابة: التكلُّف.

الشاهد: قوله: "الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية".

٦. العلم، المعرفة:

"علم الجنس: يقصد به –كما هو واضح من اسمه أيضا– ما وضع في اللغة للدلالة على تحديد الجنس كله لا على تحديد فرد منه، مثل "أسامة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل أسد، ومثل "ثُعَالة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل ثعلب.

فهذا النوع الأخير من الأعلام لا يقصد به "فرد محدد"، بل يقصد به "جنس محدد"، فمعناه في الحقيقة شائع كالنكرة، وإن كان من حيث اللفظ معرفة باعتبار تخصيصه بالدلالة على النوع كله؛ لذلك فإن الألفاظ التي وردت لهذا النوع الأخير في اللغة تكاد تكون محصورة ومعظمها غريب الاستعمال الآن، ومن ذلك:

"أسامة" للأسد، "ثُعَالة" للثعلب، "ذُؤَالة" للذئب، "أُمُّ عِرْيَط" للعقرب، "أبو جَعْدَة" للذئب، "أبو المضَاء" للفرس، "أبو الدَّغْفَاء" للأحمق، "سُبْحَانَ" للتسبيح وتنزيه الله، "يَسَارِ" للميسرة، "فجارِ" للفسق والفجور، "بَرَّة" للبر وعمل الخير"[1].

معنى الغرابة: النُّدرة.

الشاهد: قوله: "ومعظمها غريب الاستعمال الآن".

(1) النحو المصفى (ص: ١٥٥).

٧. المبتدأ والخبر:

"نحن بما عندنا وأنت بما... عندك راضٍ والرأي مختلف

وأصل الكلام "نحن بما عندنا راضون" فحذف الخبر.

لكن قد ينقلب هذا الحذف أمرًا لازما فلا يمكن النطق بالمحذوف إطلاقا –وهذا غريب، ويشمل الحذف كلا من المبتدأ أو الخبر على التفصيل التالي:..."[١].

معنى الغرابة: الانفراد والشذوذ.

الشاهد: قوله: "وهذا غريب" دون أن يحدد معنى معينًا للغرابة، فتبقى على معناها الأصلي وهو الانفراد والشذوذ.

٨. ظن وأخواتها:

"التعليق: معناه إبطال العمل في اللفظ دون التقدير، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل، وهذا غريب!!"[٢].

معنى الغرابة: الانفراد والشذوذ.

الشاهد: قوله: "وهذا غريب" دون أن يحدد معنى معينًا للغرابة، فتبقى على معناها الأصلي وهو الانفراد والشذوذ.

٩. نصب الفعل المضارع:

"هكذا يرى جمهور النحاة: تضمر "أن" وجوبا، فهي لم تظهر أبدا، ومع ذلك فهي مقدرة بعد حرفين من حروف الجر، وثلاثة من حروف العطف، ففي الأمثلة:

لولا الجامعةُ ما كنت لأتثقَّفَ علميًّا أو لأتهذَّبَ اجتماعيًّا.

---

(1) النحو المصفى (ص: ٢٣١).

(2) النحو المصفى (ص: ٣٢٩).

وإنني لأبذلُ غايةَ الجَهْدِ حتى أحققَ الغايتين معا.

الأفعال "أتثقف، أتهذب، أحقق" على التوالي منصوبة "بأنْ" مضمرة وجوبا؛ أي: مضمرة دائما ولا تظهر أبدا.

والذي دعا إلى هذا التقدير الغريب أمر ذهني هو "الرغبة في اطّراد القواعد"، وتوضيح ذلك فيما نحن بصدده أن إضمار "أن" -كما سنعرف بالتفصيل- يأتي بعد حرفين للجر هما "لام الجحود، حتى"، وبعد ثلاثة للعطف هي "أوْ، فاء السببية، واو المعية"، فإذا جاء المضارع منصوبا بعد الأولى يجب أن تبقى حروف جر، ويبحث له عن حرف نصبه هو "أن" المضمرة، وإذا جاء منصوبا بعد الأخيرة يجب أن تبقى حروف عطف، ويبحث له عن ناصب هو "أن" المضمرة، ذلك منطقهم!! وهو منطق متكلف، ومن السهل نقضه، إذ إن استعمال هذه الحروف مع الأفعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها، فلماذا يفرض استعمال على استعمال!! ولماذا لا تكون مع الأفعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف "أن" تماما!!، لعل ذلك كان وجهة نظر الكوفيين ومن يعتد بهم من النحاة -كابن مضاء- الذين قالوا بما يقرب من هذا الرأي السابق[1]"[2].

معنى الغرابة: التعجب من رأي جمهور النحاة.

الشاهد: من قوله: "هكذا يرى جمهور النحاة" إلى قوله: "والذي دعا إلى هذا التقدير الغريب أمر ذهني هو: الرغبة في اطّراد القواعد"، واتباعًا لرأي ابن مضاء ومن يعتد بهم من النحاة في مخالفة رأي الجمهور.

---

(1) ينظر: الرد على النحاة (ص: ١١٥).

(2) النحو المصفى (ص: ٣٦١- ٣٦٢).

١٠. الحال:

"أن تكون الحال مصدرا. وذلك كثير في اللغة العربية، كقولنا: "تغير الجوُّ فجأةً" و"جاء الفرسُ ركْضا" و"قُتِلَ المجرمُ شنْقًا"، ومن الغريب أن هذا النوع الأخير مع كثرته يحكم عليه بأنه غير قياسي في اللغة"(١).

معنى الغرابة: التناقض.

الشاهد: قوله: "ومن الغريب أن هذا النوع الأخير مع كثرته يحكم عليه بأنه غير قياسي في اللغة"، فهو يعُدُّ الحكم على هذه التعبيرات بأنها غير قياسية حكمًا غريبًا متناقضًا؛ لأنها وردت كثيرًا في اللغة، فيجب أن تكون قياسيَّة كما يرى المؤلف.

١١. الحال:

"خرجتُ بهَا أمشي تَجُرُّ وراءنا... على أثرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مرحل

وهنا أيضا لا حاجة إلى ترتيب الأحوال المتعددة.

ج– ألا يكون هناك دليل يوجه الأحوال المتعددة لأصحابها، وحينئذٍ لا بد من الترتيب التالي:

تعتبر الحال الأولى للثاني والثانية للأول، وهكذا.. وهذا غريب؟!

ومن أمثلة النحو "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"، فكلمة "مصعدا" حال من ضمير الغائب، وكلمة "منحدرا" حال من ضمير المتكلم"(٢).

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٦٥).

(2) النحو المصفى (ص: ٤٦٨).

معنى الغرابة: الخروج عن الأصل.

الشاهد: قوله: "وهذا غريب" دون أن يحدد معنى معينًا للغرابة، فتبقى على معناها الأصلي وهو الانفراد والشذوذ والخروج عما هو معهود.

١٢. أساليب الاستثناء:

"المستثنى المنقطع: يقصد به أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، على معنى أن المستثنى والمستثنى منه ليسا من صنف واحد، بحيث إذا ذكر المستثنى منه، ثم ذكر المستثنى بعده، كان وروده على الذهن غريبا، كقولنا: "يتحمَّلُ الرجالُ مَشَاقَّ الحياةِ إلا المرأة، وتتحمَّلُ النساءُ تربيةَ الأطفالِ إلا الرجل"(١).

معنى الغرابة: الاستهجان الذهني لدى المستمع.

الشاهد: قوله: "كان وروده على الذهن غريبا".

١٣. أساليب التعجب السماعية والقياسية:

"المتعجب منه: يجر بالباء لفظًا، لكنه فاعل في التقدير لفعل التعجب باعتباره فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا.

هكذا حُلِّلَت هذه الصيغة هذا التحليل الغريب، ومع ذلك فإنه هو الاتجاه المشهور بين النحاة والمعربين في تحليلها، بصرف النظر عن اتجاهات أخرى لا داعي لذكرها"(٢).

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٨٤).

(2) النحو المصفى (ص: ٥٦٦- ٥٦٧).

معنى الغرابة: التناقض.

الشاهد: قوله: "لكنه فاعل في التقدير لفعل التعجب باعتباره فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا".

١٤. التوكيد:

"قال ابن هشام عن الكلمة "جميع": والتوكيد "بجميع" غريب، ومنه قول امرأة ترقص ابنها:

فدَاك حيٌّ خَوْلَانْ... جميعُهم وهَمْدان

وكلُّ آل قحطان... والأكرمون عدنان"[1].

معنى الغرابة: الانفراد والشذوذ.

الشاهد: نقله عن ابن هشام قوله: "غريب" دون أن يحدد معنى معينًا للغرابة، فتبقى على معناها الأصلي وهو الانفراد والشذوذ.

وعلق محقق التصريح بمضمون التوضيح على ذلك، فقال: "ليس بغريب عند ابن مالك، وهو صاحب الاستشهاد بالأبيات السالفة، قال في شرح الكافية: "وأغفل أكثر النحويين (جميعا)، ونبه سيبويه على أنها بمنزلة (كل) معنى واستعمالا، ولم يذكر له شاهدا من كلام العرب، وقد ظفرت بشاهد له وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

فداك حي خولان ... جميعهـم وهمدان

(1) النحو المصفى (ص: ٥٩٢).

وكل آل قحطان ... والأكرمون عدنان"[1]"[2].

١٥. جزم الفعل المضارع:

الحذف في الجملة الشرطية:

"الأصل في الكلام العربي أن يكون كله مذكورًا، فالحذف على خلاف الأصل، ومما يحذف جملة الشرط أو جملة الجواب أو هما معا، وهذا الأخير أمره عجب!! إذ تغيب الجملة الشرطية كاملة، ولا يبقى منها سوى الأداة.

وكل ذلك إنما يصح في الكلام إذا كان المحذوف معلومًا من السياق لفظًا أو دلالة..."[3].

معنى لفظ العجب هنا: الانفراد والشذوذ.

الشاهد: قوله: "وهذا الأخير أمره عجب" دون أن يحدد معنى معينًا للغرابة أو للفظ (عجب)، فيبقى على معناه الأصلي وهو الانفراد والشذوذ.

**

(1) شرح الكافية الشافية (٣/ ١١٧١).

(2) التصريح بمضمون التوضيح، (٣/ ٥١٤) حاشية: (١).

(3) النحو المصفى (ص: ٣٨٩).

المبحث الثالث

أقسام الغرابة في كتاب (النحو المصفى) باعتبارات مختلفة

يمكننا أن نقسم مصطلح الغرابة في هذا الكتاب من ثلاث حيثيَّات:

أولًا: من حيث مصدرها، تنقسم إلى مصدرين:

١– غرابة منقولة عن النحاة: وهو أن ينقل الدكتور محمد عيد مصطلح الغرابة عن أحد النحويين ويعلق عليه، ومثال ذلك:

"قال ابن هشام عن الكلمة "جميع": والتوكيد "بجميع" غريب، ومنه قول امرأة ترقص ابنها:

فدَاك حيٌّ خَوْلَانْ ... جميعُهم وهَمْـدان

وكلٌّ آل قحطان ... والأكرمون عدنان"(١).

٢– غرابة مصدرها المصنف نفسه:

وهو أن يذكر الدكتور محمد عيد بنفسه لفظ الغرابة ويقصد به معنى معينًا من معانيه، وهذا هو الغالب في كتابه، مثال ذلك:

– العلم، المعرفة:

"علم الجنس: يقصد به –كما هو واضح من اسمه أيضا– ما وضع في اللغة للدلالة على تحديد الجنس كله لا على تحديد فرد منه، مثل "أسامة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل أسد، ومثل "ثُعَالة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل ثعلب.

---

(1) النحو المصفى (ص: ٥٩٢).

فهذا النوع الأخير من الأعلام لا يقصد به "فرد محدد" بل يقصد به "جنس محدد"، فمعناه في الحقيقة شائع كالنكرة، وإن كان من حيث اللفظ معرفة باعتبار تخصيصه بالدلالة على النوع كله؛ لذلك فإن الألفاظ التي وردت لهذا النوع الأخير في اللغة تكاد تكون محصورة ومعظمها غريب الاستعمال الآن، ومن ذلك:

"أسامة" للأسد، "ثُعَالة" للثعلب، "ذُؤَالة" للذئب، "أُمُّ عِرْيَط" للعقرب، "أبو جَعْدَة" للذئب، "أبو المضَاء" للفرس، "أبو الدَّغْفَاء" للأحمق، "سُبْحَانَ" للتسبيح وتنزيه الله، "يَسَارِ" للميسرة، "فجارِ" للفسق والفجور، "بَرَّة" للبر وعمل الخير..."[1].

ثانيًا: من حيث موافقة النحاة والرد عليهم:

١- من حيث موافقة النحاة:

بحيث يذكر الدكتور محمد عيد نقلًا يقال عنه غريبًا، ثم يرد بعدها على هذه الغرابة ويفندها نصرةً للنحاة، هذا نوع، ونوع آخر وهو أن يوافق النحاة على مصطلح الغرابة الذي أطلقوه على بعض المسائل النحوية، وذلك في المسائل الآتية:

أساليب الاستثناء:

"يرى النحاة أن هذه الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" تستعمل أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر، وهذا غريب!! إذ كيف تستعمل الكلمة الواحدة فعلا مرة، وحرف جر مرة أخرى!. لكن يبدو أن لكلام النحاة توجيها صحيحا؛ لأنهم حين استقرأوا الأساليب العربية التي ترد فيها هذه الكلمات، وجدوا أن الاسم بعدها يرد منصوبا أحيانا، ومجرورا أحيانا أخرى، وفي حالة نصبه بعدها وجدوها تقبل بعض

(1) النحو المصفى (ص: ١٥٥).

علامات الأفعال، مثل تاء التأنيث فيقال: "خلتْ، عدتْ" ومن ذلك العبارة المأثورة عند العرب من قولهم: "عدت القبيلةُ طورها"، وهي لا تكون إلا مع الأفعال، بخلاف ما إذا ورد الاسم بعدها مجرورا فإنها لا تقبل هذه العلامات، فحكموا بأنها أفعال في الاستعمال الأول، وحروف في الاستعمال الثاني.

والخلاصة أن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر، فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض"[١].

أسماء الموصول:

"وأسماء الموصول المشتركة –كما وردت في كتب النحو– ستة "منْ، ما، أيّ، ذا، ذو، أل" والثلاثة الأولى من هذه الأسماء الستة "من، ما، أيّ" تستعمل هذا الاستعمال مطلقا وبدون شروط، أما الثلاثة الأخيرة "ذا، ذو، أل" فلا تستعمل هذا الاستعمال إلا تحت ظروف خاصة بكل منها، سيأتي شرحها، بل إن اعتبار الكلمة الأخيرة "أل" من أسماء الموصول أمر يثير الغرابة، وقد رفض اعتبارها من أسماء الموصول من يعتدّ بهم من النحاة"[٢].

٢– من حيث الرد على النحاة:

وفيه يبدأ الدكتور محمد عيد نفسه بالحكم على بعض المسائل النحوية بالغرابة ويرد على النحاة، وهو الغالب على كتابه، مثال ذلك:

– الإعراب، مدخل:

"قالوا: مثلًا في كلمة "عُمَر" وهو علم، أصله "عامر"، فعدل عن هذا الأصل إلى "عمر" ومثله الباقي؛ وهذا غريب!! فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا الأصل

(1) النحو المصفى (ص: ٤٩٢).
(2) النحو المصفى (ص: ١٧٣).

المدَّعى!! الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تتضم للعلمية، فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح إليه النفس"[1].

ثالثًا: من حيث معنى الغرابة في كل مسألة، وقد حصرنا ذلك سابقًا في المبحث الثاني[2].

**

(1) النحو المصفى (ص: ٤٧).

(2) ينظر: (ص: ١٢- ٢٣) من البحث.

المبحث الرابع

أسباب الغرابة في كتاب (النحو المصفى)

١– بشكل عام:

تتعدد أسباب الغرابة في كتاب (النحو المصفى) في كل مسألة، أما بشكل عام فإن أسباب الغرابة فيه تكمن فيما ذُكر في مقدمته، مثل: صعوبة فهم النحو القديم، وتفردات بعض النحاة، وشذوذهم، وتناقضهم، إلخ... وتقسيم ذلك فيما يأتي:

صعوبة فهم النحو القديم:

"من هذه الأسباب أن طول الصحبة لكتب مسائل النحو القديمة –مطولة ومختصرة، نثرا ونظما– تؤكد لدى كل منصف أن هذه الكتب صعبة الفهم على الشّادين في النحو، بل إن بعضها يتعذر استيعابه على الدارسين المتخصصين أنفسهم"(١).

الحشو والفضول والمجادلات الذهنية:

"وذلك لامتلائها بالحشو والفضول، أو كما يقول ابن مضاء: "بالمماحكات والتخييل"، ففيها حشود من المجادلات الذهنية العقيمة، وألوان من العلل والعوامل التي يسوغها منطق العقل لا منطق اللغة، يضاف لذلك كله تخريجات مجهدة واستطرادات شتى وفروع من المسائل متفرقة وغير ذلك؛ مما ينطمس معه وجه النحو الأصيل تحت ركام المزيف الدخيل"(٢).

---

(1) النحو المصفى (ص: أ).

(2) النحو المصفى (ص: أ).

الإعاقة عن الوصول لما هو مفيد:

"لذلك أحسست -بعد طول الصحبة مع هذه المؤلفات- أن هذا الجهد المشكور للنحاة -رحمهم الله- بعضه مفيد للغة، وبعضه طفيلي معوق عن الوصول لما هو مفيد، بل إن هذا الأخير هو الغالب على مطولات النحو من مؤلفات المتأخرين"(١).

التفريق بين نحو اللغة ونحو الصنعة:

"ورأيت أن الواجب بذل جهد مخلص لتخليص المفيد من الطفيلي المعوق والإبقاء على "نحو اللغة" لا "نحو الصنعة"(٢).

التفريق بين الدخيل والأصيل:

"ومن هذه الأسباب أن تخصصي في الدراسات العليا هيأ لي -بكل ظروفه- أن أعايش القضية السابقة في وجهيها الأصيل والدخيل درسًا وتقويمًا وموازنة وكان مجال ذلك كله "منهج النحو العربي" أو بعبارة أخرى: الأسس التي أحكمته وتحكمت فيه..."(٣).

النقد والتصحيح:

"ولم يكن قوام هذا الموقف النقد فقط، بل النقد والتصحيح، لم يكن قوامه تشخيص الداء وحده، بل تشخيص الداء والدواء جميعا، هذا مع التعاطف التام مع

(1) النحو المصفى (ص: أ).
(2) النحو المصفى (ص: أ).
(3) النحو المصفى (ص: ب).

كل ما في كتاب النحو العربي من أصيل صحيح، ورفض ما هو طفيلي مزيف"(١).

الانتقال مما هو ظني لما هو يقيني:

"صار الإحساس الغائم إذن حقيقة محددة، وأصبحت الشكوى الممرورة منهجًا مدروسًا، وانتهت مرحلة الرفض الانفعالي المهوّش، وبدأت مرحلة الفهم المتزن المدروس، وخرجت من دخان الظنون والتخمين إلى مناخ أقرب ما يكون إلى التحديد واليقين، فازددت اقتناعا بضرورة تصفية النحو من أوشابه، وعلاجه من أوصابه، والكشف عن وجهه الصحيح المشرق"(٢).

غرابة الشواهد وجمود الأمثلة:

"وفي أثناء ذلك كنت أعيش التجربة في صورة أخرى غير صورة الكتب القديمة والمنهج، كنت أعيشها مع الدارسين المتخصصين من طلاب اللغة الذين يجأرون بالشكوى كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره، وكزازة عرضه، وتجمد أمثلته، وغرابة شواهده وتهافت الكثير منها، مما يترتب عليه تلقائيا التمزق والتململ والكراهية والشكوى المستمرة، مع أن هؤلاء الحانقين الشاكين هم الذين سيحملون –فيما بعد– أمانة تعليم اللغة للصغار والكبار في العالم العربي، ومسئولية الكلمة المكتوبة والمنطوقة في حياتنا الأدبية والعلمية"(٣).

تناقض النحاة:

"خرجتُ بهَا أمشي تَجُرُّ وراءنا... على أثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مرحل

(1) النحو المصفى (ص: ب).
(2) النحو المصفى (ص: ب).
(3) النحو المصفى (ص: ب).

وهنا أيضًا لا حاجة إلى ترتيب الأحوال المتعددة.

ج- ألا يكون هناك دليل يوجه الأحوال المتعددة لأصحابها، وحينئذٍ لا بد من الترتيب التالي:

تعتبر الحال الأولى للثاني والثانية للأول، وهكذا.. وهذا غريب؟!

ومن أمثلة النحو "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"، فكلمة "مصعدا" حال من ضمير الغائب، وكلمة "منحدرا" حال من ضمير المتكلم.

والذي أراه، إن لم يجانبني الصواب، أنه يجب هنا أن ترتب الحال ترتيبا على الأصل، بحيث تكون الأولى لصاحبها الأول، والثانية للثاني وهكذا؛ لأن ذلك هو الذي يتجه إليه الذهن حين النطق، فلِمَ نعكس الأمر بهذه الصورة الغريبة!! فإذا قلنا: "عامل الصديقُ صديقَه وَدُودا مخلصًا" كانت "ودودا" للأول "الصديق"، وكانت "مخلصا" للثاني "صديقه"، ولا داعي لعكس الموضوع.

وخلاصة هذا الموضوع كله: أن الحال المتعددة لمفرد أو المتعددة لمتعدد مع وجود الدليل المعنوي أو اللفظي لنسبتها لمن هي له لا يلزم فيها ترتيب"[1].

المنهج الذي اتبعه في كتابه كان له تأثير في هذه القضية أيضًا:

وملخص منهجه: يقول: "وفي هذا التصوير السابق للشكوى والتذمر كثير من الحق مع الأسف!! وهو أحد الأسباب التي دفعتني للخروج من الاقتناع الفكري المجرد إلى التصميم العملي على تأليف هذا المكتوب "النحو المصفى" ملتزما في تأليفه النهج التالي...

(1) النحو المصفى (ص: ٤٦٨).

فكان مما ذكره الدكتور فيما له علاقة بموضوعنا:

١– أقوم بعد ذلك بتصفية ما لا فائدة فيه وما لا ضرر في تركه، كالمجادلات الذهنية والاستطرادات الجانبية والتمارين غير العملية والمسائل المقحمة في غير موضعها وفلسفات العوامل والخلاف حولها والعلل والتعلات والتخريجات الظنية، وغير ذلك مما لا يفيد نطقًا وأساء إلى كتاب النحو العربي، وعوق فهمه وأطال نصه، ليبقى بعد ذلك جوهر الموضوع وخطه الواضح الأصيل.

ولا حاجة بي إلى القول بأن هذه التصفية تتم في إطار منهج مدروس –وإن كان غير منظور– هو ما أفدته في دراستي العليا للماجستير والدكتوراه، فهي تصفية مضبوطة لا مندفعة، واعية لا عشوائية.

وسيجد القارئ في بعض الأحيان هزًّا لبعض المسائل التقليدية ونقضا لها، مع ذكر الرأي فيها بعد عرضها في إيجاز شديد كما قررها النحاة –رحمهم الله– ، وهذا عمل متعمد وراءه منهج علمي مدروس، وهو في الوقت نفسه جانب من جوانب التصفية التي استهدفها هذا الكتاب ومؤلفه.

٢– استخدمت أمثلة حديثة "بدل زيد وعمرو" تنمي عقل الدارس وتصقل وجدانه وتزيد خبرته، وتقربه من لغة الحياة المعاصرة وما تعبر عنه من ثقافة وتجارب، بالإضافة إلى مهمتها الأساسية في إفهام القواعد دون تكلف أو صنعة، وكثيرًا ما بدأت بتلك الأمثلة بين يدي الأفكار؛ لتكون وسيلة الاستقراء والاستنتاج، للتخفيف من منهج عرض النحو المعياريّ الجاف.

ومع ذلك التزمت –أثناء عرض الأفكار– ذكر ثروة النحو من الشواهد نثرًا وشعرًا إلا ما تهافت نصه أو أدى إلى مجادلات لا طائل وراءها، وفي بعض

الأحيان لا أقتصر على تقديم الشاهد يتيمًا ضائع المعنى، بل أقدمه ضمن مقطوعته التي توضح معناه، وتعطف الدارس إليه"[1].

٢- أسباب الغرابة فيه في كل مسألة:

فضلًا عما ذكرناه من أسباب عامة قد استند إليها الدكتور فيما استغربه عند النحاة، فقد تعددت أسباب الغرابة في كتابه في كل مسألة على حدة، وبيانها كالآتي:

في مقدمة الكتاب:

"وفي أثناء ذلك كنت أعيش التجربة في صورة أخرى غير صورة الكتب القديمة والمنهج، كنت أعيشها مع الدارسين المتخصصين من طلاب اللغة الذين يجأرون بالشكوى كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره وكزازة عرضه، وتجمد أمثلته، وغرابة شواهده وتهافت الكثير منها، مما يترتب عليه تلقائيا التمزق والتململ والكراهية والشكوى المستمرة..."[2].

سبب الغرابة: بُعد الشواهد النحوية القديمة عن الفهم في العصر الحالي.

أسماء الموصول:

"وأسماء الموصول المشتركة -كما وردت في كتب النحو- ستة "منْ، ما، أيّ، ذا، ذو، أل"، والثلاثة الأولى من هذه الأسماء الستة "من، ما، أيّ" تستعمل هذا الاستعمال مطلقا وبدون شروط، أما الثلاثة الأخيرة "ذا، ذو، أل" فلا تستعمل هذا الاستعمال إلا تحت ظروف خاصة بكل منها، سيأتي شرحها، بل إن اعتبار

(1) النحو المصفى (ص: ب- د).

(2) النحو المصفى (ص: ب).

الكلمة الأخيرة "أل" من أسماء الموصول أمر يثير الغرابة، وقد رفض اعتبارها من أسماء الموصول من يعتدّ بهم من النحاة"[١].

سبب الغرابة: استنكار أن (أل) قد تأتي اسم موصول، واستند المؤلف في ذلك إلى رأي من يعتد به النحاة، وقد ذكر منهم الأخفش الذي رفض أن تأتي (أل) اسم موصول، فقال المؤلف في (أل):

"أل: المشهور أن "أل" حرف لتعريف الاسم مثل: "الثقة، الاحترام، الأمانة، الشرف" –وسيأتي ذلك– ، لكن لها استعمال آخر لا يكاد يعرفه إلا بعض النحاة، إذ تكون اسم موصول مشتركًا مع "اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة"، كقولك: "أحترمُ الإنسانَ الصّادقَ في حديثه، الحازمَ إرادته، النّافذ إلى غايته، وأحتقر الإنسانَ الكاذبَ في قوله، المتردّد في رأيه، المتخاذل في عمله"، إذ يرى بعض النحاة أنها اسم موصول في الكلمات "الصادق، الحازم، النافذ، الكاذب، المتردّد، المتخاذل" وصلتها الوصف بعدها.

والذي أراه –موافقًا في ذلك أبا الحسن الأخفش– أن "أل" لا تكون إلا حرف تعريف، ولا تجيء اسم موصول"[٢].

١. كاد وأخواتها، أفعال المقاربة:

"أنَّ الفعلين "هلهل، هب" فيهما غرابة، ويبدو أن أساس هذه الغرابة هو الاستعمال، فهما غير مستعملين بكثرة في معنى الشروع"[٣].

---

(1) النحو المصفى (ص: ١٧٣).

(2) النحو المصفى (ص: ١٧٩).

(3) النحو المصفى (ص: ٢٧٣).

سبب الغرابة: قلة الاستعمال.

٢. أساليب الاستثناء (خلا، عدا، حاشا):

"يرى النحاة أن هذه الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" تستعمل أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر، وهذا غريب!! إذ كيف تستعمل الكلمة الواحدة فعلا مرة، وحرف جر مرة أخرى!.

لكن، يبدو أن لكلام النحاة توجيها صحيحا؛ لأنهم حين استقرأوا الأساليب العربية التي ترد فيها هذه الكلمات، وجدوا أن الاسم بعدها يرد منصوبا أحيانا، ومجرورا أحيانا أخرى، وفي حالة نصبه بعدها وجدوها تقبل بعض علامات الأفعال، مثل تاء التأنيث، فيقال: "خلتْ، عدتْ"، ومن ذلك العبارة المأثورة عند العرب من قولهم: "عدت القبيلةُ طورها"، وهي لا تكون إلا مع الأفعال، بخلاف ما إذا ورد الاسم بعدها مجرورا فإنها لا تقبل هذه العلامات، فحكموا بأنها أفعال في الاستعمال الأول ، وحروف في الاستعمال الثاني.

والخلاصة أن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر، فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض"[1].

سبب الغرابة: الرد على من يتهم بعض الآراء بالغرابة، وهي آراء مقبولة.

٣. الإعراب، مدخل:

"قالوا: مثلًا في كلمة "عُمَر" وهو علم، أصله "عامر"، فعدل عن هذا الأصل إلى "عمر" ومثله الباقي؛ وهذا غريب!! فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا الأصل

(1) النحو المصفى (ص: ٤٩٢).

المدَّعى!! الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية، فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح إليه النفس"[١].

سبب الغرابة: بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية.

٤. العلم، المعرفة:

"علم الجنس: يقصد به –كما هو واضح من اسمه أيضا– ما وضع في اللغة للدلالة على تحديد الجنس كله لا على تحديد فرد منه، مثل "أسامة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل أسد، ومثل "ثُعَالة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل ثعلب.

فهذا النوع الأخير من الأعلام لا يقصد به "فرد محدد"، بل يقصد به "جنس محدد"، فمعناه في الحقيقة شائع كالنكرة، وإن كان من حيث اللفظ معرفة باعتبار تخصيصه بالدلالة على النوع كله؛ لذلك فإن الألفاظ التي وردت لهذا النوع الأخير في اللغة تكاد تكون محصورة ومعظمها غريب الاستعمال الآن، ومن ذلك:

"أسامة" للأسد، "ثُعَالة" للثعلب، "ذُؤَالة" للذئب، "أمُّ عِرْيَط" للعقرب، "أبو جَعْدَة" للذئب، "أبو المضَاء" للفرس، "أبو الدَّغْفَاء" للأحمق، "سُبْحَانَ" للتسبيح وتنزيه الله، "يَسَارِ" للميسرة، "فجارِ" للفسق والفجور، "بَرَّة" للبر وعمل الخير..."[٢].

سبب الغرابة: قلة الاستعمال في العصر الحاضر.

٥. المبتدأ والخبر:

"نحن بما عندنا وأنت بما... عندك راضٍ والرأي مختلف

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٧).

(2) النحو المصفى (ص: ١٥٥).

وأصل الكلام "نحن بما عندنا راضون" فحذف الخبر.

لكن قد ينقلب هذا الحذف أمرًا لازما فلا يمكن النطق بالمحذوف إطلاقا – وهذا غريب– ، ويشمل الحذف كلا من المبتدأ أو الخبر على التفصيل التالي:..."[1].

سبب الغرابة: عدم وجود هذا النوع في بقية أبواب النحو غير باب الحذف في المبتدأ والخبر.

٦. ظن وأخواتها:

"التعليق: معناه إبطال العمل في اللفظ دون التقدير، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل، وهذا غريب**!!**"[2].

سبب الغرابة: التناقض، إذ كيف يمتنع تأثيرها لفظًا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل**؟!**

٧. نصب الفعل المضارع:

"هكذا يرى جمهور النحاة: تضمر "أن" وجوبا، فهي لم تظهر أبدا، ومع ذلك فهي مقدرة بعد حرفين من حروف الجر، وثلاثة من حروف العطف، ففي الأمثلة:

لولا الجامعةُ ما كنت لأتثقَّفَ علميًّا أو لأتهذَّبَ اجتماعيًّا.

وإنني لأبذلُ غايةَ الجَهْدِ حتى أحققَ الغايتين معا.

---

(1) النحو المصفى (ص: ٢٣١).

(2) النحو المصفى (ص: ٣٢٩).

الأفعال "أتثقف، أتهذب، أحقق" على التوالي منصوبة "بأنْ" مضمرة وجوبا؛ أي: مضمرة دائما ولا تظهر أبدا.

والذي دعا إلى هذا التقدير الغريب أمر ذهني هو "الرغبة في اطّراد القواعد"، وتوضيح ذلك فيما نحن بصدده أن إضمار "أن" –كما سنعرف بالتفصيل– يأتي بعد حرفين للجر هما "لام الجحود، حتى"، وبعد ثلاثة للعطف هي "أوْ، فاء السببية، واو المعية"، فإذا جاء المضارع منصوبا بعد الأولى يجب أن تبقى حروف جر، ويبحث له عن حرف نصبه هو "أن" المضمرة، وإذا جاء منصوبا بعد الأخيرة يجب أن تبقى حروف عطف، ويبحث له عن ناصب هو "أن" المضمرة، ذلك منطقهم!! وهو منطق متكلف، ومن السهل نقضه، إذ إن استعمال هذه الحروف مع الأفعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها، فلماذا يفرض استعمال على استعمال!! ولماذا لا تكون مع الأفعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف "أن" تماما!!، لعل ذلك كان وجهة نظر الكوفيين ومن يعتد بهم من النحاة –كابن مضاء– الذين قالوا بما يقرب من هذا الرأي السابق[١]"[٢].

سبب الغرابة: الأخذ بآراء من يعتد به من النحاة ردًّا على الجمهور، وذكر الدكتور محمد عيد أمثلة لمن يعتد به من النحاة، مثل: الأخفش[٣]، والكوفيين وابن مضاء [٤]، وقد وصفهم المؤلف بذلك؛ لمكانتهم وتمكنهم من علم النحو، وردًّا على

(1) ينظر: الرد على النحاة (ص: ١١٥).
(2) النحو المصفى (ص: ٣٦١– ٣٦٢).
(3) النحو المصفى (ص: ١٧٩).
(4) ينظر: النحو المصفى (ص: ١٧٣).

من خالفهم وإن كان الجمهور، مثل ما ساقه في المسألة التي ذكرها في مخالفة ابن مضاء لرأي الجمهور.

٨. الحال:

"أن تكون الحال مصدرا. وذلك كثير في اللغة العربية، كقولنا: "تغير الجوُّ فجأةً" و"جاء الفرسُ ركْضا" و"قُتِلَ المجرمُ شنْقًا"، ومن الغريب أن هذا النوع الأخير مع كثرته يحكم عليه بأنه غير قياسي في اللغة"(١).

سبب الغرابة: التناقض عند النحاة في وصفه بأنه غير قياسي مع أنه كثير الاستعمال في اللغة.

٩. الحال:

"خرجتُ بهَا أمشي تَجُرُّ وراءنا... على أثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مرحل

وهنا أيضا لا حاجة إلى ترتيب الأحوال المتعددة.

ج- ألا يكون هناك دليل يوجه الأحوال المتعددة لأصحابها، وحينئذٍ لا بد من الترتيب التالي:

تعتبر الحال الأولى للثاني والثانية للأول، وهكذا.. وهذا غريب؟!

ومن أمثلة النحو "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا" فكلمة "مصعدا" حال من ضمير الغائب، وكلمة "منحدرا" حال من ضمير المتكلم..."(٢).

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٦٥).

(2) النحو المصفى (ص: ٤٦٨).

سبب الغرابة: مخالفة الترتيب الطبيعي للجملة، إذ كيف تعتبر الحال الأولى للثاني والثانية للأول؟!

١٠. أساليب الاستثناء:

"المستثنى المنقطع: يقصد به أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، على معنى أن المستثنى والمستثنى منه ليسا من صنف واحد، بحيث إذا ذكر المستثنى منه، ثم ذكر المستثنى بعده، كان وروده على الذهن غريبا، كقولنا: "يتحمَّلُ الرجالُ مَشَاقَّ الحياةِ إلا المرأة وتتحمَّلُ النساءُ تربيةَ الأطفالِ إلا الرجل"[١].

سبب الغرابة: التناقض بين جنسي المستثنى والمستثنى منه.

١١. أساليب التعجب السماعية والقياسية:

"المتعجب منه: يجر بالباء لفظًا، لكنه فاعل في التقدير، لفعل التعجب باعتباره فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا.

هكذا حُلِّلت هذه الصيغة هذا التحليل الغريب، ومع ذلك فإنه هو الاتجاه المشهور بين النحاة والمعربين في تحليلها، بصرف النظر عن اتجاهات أخرى لا داعي لذكرها"[٢].

سبب الغرابة: التناقض بين كون المتعجب منه فاعلًا في التقدير وفعل التعجب فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا.

١٢. التوكيد:

"قال ابن هشام عن الكلمة "جميع": والتوكيد "بجميع" غريب، ومنه قول امرأة ترقص ابنها:

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٨٤).
(2) النحو المصفى (ص: ٥٦٦– ٥٦٧).

فدَاك حيٌّ خَوْلَانْ... جميعُهم وهَمْدان

وكلٌّ آل قحطان... والأكرمون عدنان"[1].

سبب الغرابة: عدم الاعتداد بلفظ (جميع) للتوكيد وحده عند ابن هشام.

١٣. جزم الفعل المضارع:

الحذف في الجملة الشرطية:

"الأصل في الكلام العربي أن يكون كله مذكورًا، فالحذف على خلاف الأصل، ومما يحذف جملة الشرط أو جملة الجواب أو هما معا، وهذا الأخير أمره عجب!! إذ تغيب الجملة الشرطية كاملة، ولا يبقى منها سوى الأداة.

وكل ذلك إنما يصح في الكلام إذا كان المحذوف معلومًا من السياق لفظًا أو دلالة..."[2].

سبب الغرابة: عدم وجود حذف مماثل له في بقيَّة أبواب النحو.

**

(1) النحو المصفى (ص: ٥٩٢).

(2) النحو المصفى (ص: ٣٨٩).

المبحث الخامس

الأدلة التي اعتمد عليها المؤلف

إن الهدف الأساسي من تأليف كتاب (النحو المصفى): تيسير النحو بلغة معاصرة تسهل على طلاب العلم، والبعد عن التكلف الشديد والتصنع والشواهد الغريبة وغير ذلك، بالإضافة إلى ما وقع عليه الدكتور محمد عيد في أثناء دراسته من بعض التناقضات التي سقط فيها النحاة، ومخالفتهم للغة العرب ولبعض القواعد التي قعدوها؛ مما أدى إلى جعل بعض مسائل النحو مُلغزة، وهو في كل ذلك يرجح وينقح ويرد، ما استطاع إلى ذلك سبيلًا، ويختار دائمًا ما يراه صوابًا ومقنعًا وسهلًا على الطلاب المعاصرين.

ولم يوجه الدكتور محمد عيد جهده في هذا الكتاب إلى الرد على النحاة والاستدراك عليهم أبدًا، فليس هذا هو المغزى من تأليفه للكتاب، ولا شك أن الاستدراك على النحاة سيتطلب منه بحثًا مستقلًّا، ولو فعل ذلك في كتابه فسيضيف عليه حملًا ثقيلًا لا طائل من وراءه.

لذا لم يركز الدكتور على هذا، ولكن ليس معنى ذلك أنه لم يرد على النحاة ولم يستدل على ما رجحه، بل قد فعل، ولكن باختصار شديد وفي مسائل معينة، وأراه قد برع في استدلالاته المختصرة من غير أن يثقل على القارئ.

وقد حصرت المواضع التي استدل فيها على النحاة في المواطن التي طرح فيها مصطلح الغرابة، وهي:

١. في مقدمة الكتاب:

"وفي أثناء ذلك كنت أعيش التجربة في صورة أخرى غير صورة الكتب القديمة والمنهج، كنت أعيشها مع الدارسين المتخصصين من طلاب اللغة الذين يجأرون بالشكوى كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره، وكزازة عرضه، وتجمد أمثلته، وغرابة شواهده وتهافت الكثير منها، مما يترتب عليه تلقائيا التمزق والتململ والكراهية والشكوى المستمرة، مع أن هؤلاء الحانقين الشاكين هم الذين سيحملون –فيما بعد– أمانة تعليم اللغة للصغار والكبار في العالم العربي، ومسئولية الكلمة المكتوبة والمنطوقة في حياتنا الأدبية والعلمية"(١).

الغرابة: غرابة الشواهد النحوية وتهافتها.

الدليل: أن ذلك يشكل صعوبة في فهم النحو بسبب بُعد هذه الشواهد عن روح العصر الحاضر، واستدل أيضًا بشكوى الدارسين للنحو من تلك المشكلة، وذلك مُشاهَد.

ومما يدعم ما ذهب إليه الدكتور محمد عيد في هذا الشأن من غرابة الشواهد، ما كتبه الأديب مصطفى لطفي المنفلوطي في كتابه (النظرات) في مبحث (زيد وعمرو)، فقال:

"أراد داود باشا أحد الوزراء السالفين في الدولة العثمانية أن يتعلم اللغة العربية، فأحضر أحد علمائها، وأنشأ يتلقى عليه دروسها عهدا طويلا فكانت نتيجة علمه ما ستراه.

(1) النحو المصفى (ص: ب).

سأل شيخه يوما: ما الذي جناه عمرو من الذنوب حتى استحق أن يضربه زيد كل يوم ويقتله تقتيلا ويبرح به هذا التبريح المؤلم؟ وهل بلغ عمرو من الذل والعجز منزلة من يضعف عن الانتقام لنفسه، وضرب ضاربه ضربة تقضي عليه القضاء الأخير؟

سأل شيخه هذا السؤال وهو يتحرق غيظا وحنقا ويضرب الأرض بقدميه، فأجابه الشيخ: ليس هناك ضارب ولا مضروب، وإنما هي أمثلة يأتي بها النحاة لتقريب القواعد من أذهان المتعلمين، فلم يعجبه هذا الجواب، وأكبر أن يعجز مثل هذا الشيخ عن معرفة الحقيقة في هذه القضية فغضب عليه وأمر بسجنه، ثم أرسل إلى نحوي آخر فسأله كما سأل الأول، فأجابه بنحو جوابه فسجنه كذلك، ثم ما زال يأتي بهم واحدا بعد واحد حتى امتلأت السجون وأقفرت المدارس وأصبحت هذه القضية المشؤومة الشغل الشاغل له عن جميع قضايا الدولة ومصالحها، ثم بدا له أن يستوفد علماء بغداد، فأمر بإحضارهم فحضروا وقد علموا قبل الوصول إليه ماذا يراد بهم، وكان رئيس هؤلاء العلماء بمكانة من الفضل والحذق والبصر بموارد الأمور ومصادرها، فلما اجتمعوا في حضرة الوزير أعاد عليهم ذلك السؤال بعينه، فأجابه الرئيس: إن الجناية التي جناها عمرو يا مولاي يستحق أن ينال لأجلها من العقوبة أكثر مما نال، فانبسطت نفسه قليلا وبرقت أسارير وجهه، وأقبل على محدثه يسأله: ما هي جنايته؟ فقال له: إنه هجم على اسم مولانا الوزير واغتصب منه الواو، فسلط النحويون عليه زيدا يضربه كل يوم جزاء وقاحته وفضوله، "يشير إلى زيادة واو عمرو وإسقاط الواو الثانية من داود في الرسم"، فأعجب الوزير بهذا الجواب كل الإعجاب، وقال لرئيس العلماء: أنت أعلم من أقلته الغبراء، وأظلته الخضراء، فاقترح علي ما تشاء، فلم يقترح عليه سوى إطلاق

سبيل العلماء المسجونين، فأمر بإطلاقهم وأنعم عليهم وعلى علماء بغداد بالجوائز والصلات".

ثم علق المنفلوطي على هذه القصة بقوله: "أحسن داود باشا في الأولى وأساء في الأخرى، ولو كنت مكانه لما أطلقت سبيل هؤلاء النحاة من سجنهم حتى آخذ عليهم عهدا وثيقا أن يتركوا هذه الأمثلة البالية إلى أمثلة جديدة مستطرفة تؤنس نفوس المتعلمين، وتذهب بوحشتهم، وتحول بينهم وبين النفور من منظر هذه الحوادث الدموية بين زيد وعمرو، وخالد وبكر.

لا ينال المتعلم حظه من العلم إلا إذا استطاع تطبيقه على العمل والانتفاع به في مواضعه ومواطنه التي وضع لأجلها، ولن يستطيع ذلك إلا إذا استكثر له معلمه من الأمثلة والشواهد الملائمة لقواعد ذلك العلم، وافتن له في إيرادها افتنانا يقرب إلى ذهنه تلك الصلة بين العلم والعمل، ويسهل له الوصول إلى القدرة على تلك المطابقة؛ وإن أكثر المتعلمين في مدرسة الأزهر أبعد الناس عن القدرة على المطابقة لما حال بينهم وبين ذلك من الوقوف عند المثل الواحد لكل قاعدة من قواعد العلم، فلو أنك أردت أحدهم على أن يخرج في المنطق عن الحيوانية والناطقية، وفي النحو عن ضرب زيد عمرا وقتل خالد بكرا، وفي البيان عن تشبيه زيد بالبدر واستعارة الأظافر للمنية، وفي الصرف عن فعلل وافعوعل، لوجدت في نفسه من الجهد والمشقة وفي لسانه من العي والحصر ما يحزنك على أعوام طوال قضاها بين المحابر والدفاتر، ثم لم يحصل من بعدها على طائل"[1].

(1) (١/ ٣٠٧- ٣٠٩).

٢. أسماء الموصول:

"وأسماء الموصول المشتركة –كما وردت في كتب النحو– ستة "منْ، ما، أيّ، ذا، ذو، أل"، والثلاثة الأولى من هذه الأسماء الستة "من، ما، أيّ" تستعمل هذا الاستعمال مطلقا وبدون شروط، أما الثلاثة الأخيرة "ذا، ذو، أل" فلا تستعمل هذا الاستعمال إلا تحت ظروف خاصة بكل منها، سيأتي شرحها، بل إن اعتبار الكلمة الأخيرة "أل" من أسماء الموصول أمر يثير الغرابة، وقد رفض اعتبارها من أسماء الموصول من يعتدّ بهم من النحاة"(١).

الغرابة: اعتبار أن (أل) من الأسماء الموصولة.

الدليل: أن من يعتد بهم من النحاة قد رفضوا ذلك.

ولكن بالبحث فإن الكثير من النحاة المعتد بهم قد وافقوا على إتيان (أل) اسم موصول، ولعله هنا يقصد أن من رفضوا ذلك يعتد بهم أيضًا.

فممن وافقوا: الكوفيون(٢)، ووافق ابن مالك على هذا، ولكنه عَدَّ دخولها على الفعل المضارع ضرورة شعرية(٣)، ونبه المرادي في شرحه على الألفية أن جمهور النحاة يعدها موصولة، ولكن يعدون دخولها على الفعل المضارع اضطراريًّا(٤).

وقال الأشموني في شرحه على الألفية: "وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف"(٥).

---

(1) النحو المصفى (ص: ١٧٣).
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٤٢٤).
(3) شرح الكافية الشافية (١/ ١٢٤، ٢٩٩– ٣٠٠).
(4) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٢٨٤).
(5) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٩٥).

٣. كاد وأخواتها، أفعال المقاربة:

"أنَّ الفعلين "هلهل، هب" فيهما غرابة، ويبدو أن أساس هذه الغرابة هو الاستعمال، فهما غير مستعملين بكثرة في معنى الشروع"[(١)].

الغرابة: استعمال الفعلين (هلهل، وهب) بمعنى الشروع.

الدليل: استدل بأن استخدامهما بهذا المعنى نادر، فقال قبل هذا الموضع: "وقد جاء في شذور الذهب تعليقًا على أفعال هذا الباب قوله: هلهل، هب... "أغرب أفعال الشروع و"طفق" أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل في قول القرآن: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [طه:١٢١]، وقوله: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص:٣٣]"[(٢)]"[(٣)].

٤. أساليب الاستثناء (خلا، عدا، حاشا):

"يرى النحاة أن هذه الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" تستعمل أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر، وهذا غريب!! إذ كيف تستعمل الكلمة الواحدة فعلا مرة، وحرف جر مرة أخرى!.

لكن، يبدو أن لكلام النحاة توجيها صحيحا؛ لأنهم حين استقرأوا الأساليب العربية التي ترد فيها هذه الكلمات، وجدوا أن الاسم بعدها يرد منصوبا أحيانا، ومجرورا أحيانا أخرى، وفي حالة نصبه بعدها وجدوها تقبل بعض علامات الأفعال، مثل تاء التأنيث، فيقال: "خلتْ، عدتْ"، ومن ذلك العبارة المأثورة عند العرب من قولهم: "عدت القبيلةُ طورها"، وهي لا تكون إلا مع الأفعال، بخلاف ما

(1) النحو المصفى (ص: ٢٧٣).
(2) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٢١٨).
(3) النحو المصفى (ص: ٢٧٣).

إذا ورد الاسم بعدها مجرورا فإنها لا تقبل هذه العلامات، فحكموا بأنها أفعال في الاستعمال الأول، وحروف في الاستعمال الثاني.

والخلاصة أن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر، فلا غرابة إذن في قول النحاة ولا تناقض"[١].

الغرابة: استعمال الكلمات الثلاث "خلا، عدا، حاشا" أفعالا جامدة ماضية أو حروف جر.

الدليل: لم يعد الدكتور محمد عيد هذا تناقضًا عند النحاة، واستدل بأن النحاة قد وجدوا أن الاسم بعد هذه الكلمات يرد منصوبا أحيانا ومجرورا أحيانا، أخرى، وفي حالة نصبه بعدها وجدوها تقبل بعض علامات الأفعال، مثل تاء التأنيث، فيقال: "خلتْ، عدتْ"، ومن ذلك العبارة المأثورة عند العرب من قولهم: "عدت القبيلةُ طورها"، وهي لا تكون إلا مع الأفعال، بخلاف ما إذا ورد الاسم بعدها مجرورا فإنها لا تقبل هذه العلامات، فحكموا بأنها أفعال في الاستعمال الأول وحروف في الاستعمال الثاني، ولخص ذلك بأن الأسلوب الذي ترد فيه هذه الأدوات أفعالا يختلف عن الأسلوب الذي ترد فيه حروفا للجر[٢].

وهو محق فيما ذهب إليه من موافقة النحاة، فإن هذا من خصائص هذه اللغة الفريدة أن يأتي اللفظ الواحد بمعانٍ مختلفة والسياق يحكم على المعنى المراد والقرينة، فنجد مثلا (على) تستعمل حرفًا وتستعمل فعلا من العلو، ونجد (إلى) تستعمل حرفا وتستعمل اسما بمعنى النعمة وجمعها آلاء، ثم نجد الكلمة تأتي

(1) النحو المصفى (ص: ٤٩٢).

(2) المصدر نفسه (ص: ٤٩٢).

بمعان مختلفة مثل كلمة (الجبن) التي تأتي بمعنى الخوف أو بمعنى ذلك الطعام المعروف، فليس في هذا ما يثير الغرابة واللغة مليئة بمثل هذا لمن أراد تتبعها.

٥. الإعراب، مدخل:

"قالوا: مثلًا في كلمة "عُمَر" وهو علم، أصله "عامر"، فعدل عن هذا الأصل إلى "عمر" ومثله الباقي؛ وهذا غريب!! فمن الذي يمكنه أن يحقق هذا الأصل المدَّعى!!"[١].

الغرابة: عدول كلمة (عامر) إلى (عمر).

الدليل: لم يأت بدليل واضح هنا، ولكن يمكن أن يقال: إنه استدل بتكلف النحاة في البحث عن صفة ثانية تنضم للعلمية، فقال: "الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية، فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح إليه النفس"[٢].

ولكن سيبويه[٣] وابن السراج[٤] وابن الوراق[٥] وغيرهم يرون أن (عمر) عدل به عن (عامر)، إلا إذا أريد به جمع (عمرة)[٦].

---

(1) النحو المصفى (ص: ٤٧).
(2) المصدر نفسه (ص: ٤٧).
(3) الكتاب (٣/ ٢٢٧).
(4) الأصول في النحو (٢/ ٨٨).
(5) علل النحو (ص: ٤٦٨- ٤٦٩).
(6) المقتضب (٣/ ٣٢٦)، الأصول في النحو (١/ ١٤٩)، التعليقة على المقرب (ص: ٤٧٨).

وعباس حسن أيضًا، إذ يرى أن هذا تكلف من النحاة، والأفضل أن يُقال: سمعت هكذا ممنوعة بلا علة[١].

٦. العلم، المعرفة:

"علم الجنس: يقصد به –كما هو واضح من اسمه أيضا– ما وضع في اللغة للدلالة على تحديد الجنس كله لا على تحديد فرد منه، مثل "أسامة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل أسد، ومثل "ثُعَالة" وضعتها العرب لتكون علما يقصد منه كل ثعلب.

فهذا النوع الأخير من الأعلام لا يقصد به "فرد محدد"، بل يقصد به "جنس محدد"، فمعناه في الحقيقة شائع كالنكرة، وإن كان من حيث اللفظ معرفة باعتبار تخصيصه بالدلالة على النوع كله؛ لذلك فإن الألفاظ التي وردت لهذا النوع الأخير في اللغة تكاد تكون محصورة ومعظمها غريب الاستعمال الآن، ومن ذلك:

"أسامة" للأسد، "ثُعَالة" للثعلب، "ذُؤَالة" للذئب، "أمُّ عِرْيَط" للعقرب، "أبو جَعْدَة" للذئب، "أبو المضَاء" للفرس، "أبو الدَّغْفَاء" للأحمق، "سُبْحَانَ" للتسبيح وتنزيه الله، "يَسَارِ" للميسرة، "فجارِ" للفسق والفجور، "بَرَّة" للبر وعمل الخير...[٢].

الغرابة: استعمال الألفاظ التي وردت (علم جنس) في عصرنا.

الدليل: عدم استعمال هذه الألفاظ التي وردت كـ (علم جنس) في عصرنا، كـ (أسامة) للأسد، و(ثعالة) للثعلب، إلخ...، وهذا معروف، فنحن في زماننا هذا لا نطلق هذه الأسماء لا في لغتنا العامية ولا الفصحى، فالغرابة التي يقصدها الدكتور محمد عيد هنا هي غرابة الاستعمال، ولكن نحن لا نوافقه في هذه

(1) النحو الوافي (٤/ ٢٢٢).

(2) النحو المصفى (ص: ١٥٥).

الغرابة، فكثير من الألفاظ العربية الفصيحة مهجورة كلية لا تجد من يستعملها، وإن قرأها لا يفهم معناها إلا بالرجوع للمعاجم، والاعتداد بهذا النوع من الغرابة سيجعلنا نهجر جُلَّ ألفاظ اللغة الفصحى.

٧. المبتدأ والخبر:

"نحن بما عندنا وأنت بما... عندك راضٍ والرأي مختلف

وأصل الكلام "نحن بما عندنا راضون" فحذف الخبر.

لكن قد ينقلب هذا الحذف أمرًا لازما فلا يمكن النطق بالمحذوف إطلاقا –وهذا غريب– ، ويشمل الحذف كلا من المبتدأ أو الخبر على التفصيل التالي:..."[١].

الغرابة: الحذف الواجب في المبتدأ والخبر.

الدليل: لم يستدل هنا بدليل، واكتفى بقول: "وهذا غريب"، وربما يقصد غرابة هذا النوع من الحذف؛ لعدم وجوده في أبواب النحو غير باب الحذف في المبتدأ والخبر.

٨. ظن وأخواتها:

"التعليق: معناه إبطال العمل في اللفظ دون التقدير، ويكون ذلك إذا اعترض بين هذه الأفعال وبين المفعولين ما له صدارة الكلام، حينئذٍ يمتنع تأثيرها لفظا، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل، وهذا غريب!!"[٢].

الغرابة: امتناع تأثير أفعال ظن وأخواتها في اللفظ، ويبقى تأثيرها في التقدير أو المحل.

---

(1) النحو المصفى (ص: ٢٣١).

(2) النحو المصفى (ص: ٣٢٩).

الدليل: لم يستدل هنا بدليل، ولعله يقصد بالغرابة هنا الانفراد والشذوذ كالعادة.

٩. نصب الفعل المضارع:

"هكذا يرى جمهور النحاة: تضمر "أن" وجوبا، فهي لم تظهر أبدا، ومع ذلك فهي مقدرة بعد حرفين من حروف الجر، وثلاثة من حروف العطف، ففي الأمثلة:

لولا الجامعةُ ما كنت لأتثقَّفَ علميًّا أو لأتهذَّبَ اجتماعيًّا.

وإنني لأبذلُ غايةَ الجَهْدِ حتى أحققَ الغايتين معا.

الأفعال "أتثقف، أتهذب، أحقق" على التوالي منصوبة "بـأنْ" مضمرة وجوبا؛ أي: مضمرة دائما ولا تظهر أبدا.

والذي دعا إلى هذا التقدير الغريب أمر ذهني هو "الرغبة في اطّراد القواعد"، وتوضيح ذلك فيما نحن بصدده أن إضمار "أن" – كما سنعرف بالتفصيل– يأتي بعد حرفين للجر هما "لام الجحود، حتى"، وبعد ثلاثة للعطف هي "أوْ، فاء السببية، واو المعية"، فإذا جاء المضارع منصوبا بعد الأولى يجب أن تبقى حروف جر، ويبحث له عن حرف نصبه هو "أن" المضمرة، وإذا جاء منصوبا بعد الأخيرة يجب أن تبقى حروف عطف، ويبحث له عن ناصب هو "أن" المضمرة، ذلك منطقهم!! وهو منطق متكلف، ومن السهل نقضه، إذ إن استعمال هذه الحروف مع الأفعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها، فلماذا يفرض استعمال على استعمال!! ولماذا لا تكون مع الأفعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف "أن" تماما!!، لعل ذلك كان وجهة نظر

الكوفيين ومن يعتد بهم من النحاة –كابن مضاء– الذين قالوا بما يقرب من هذا الرأي السابق[1]"[2].

الغرابة: أن الأفعال "أتثقف، أتهذب، أحقق" تأتي دائمًا منصوبة "بأنْ" مضمرة وجوبا دائما ولا تظهر أبدا.

الدليل:

١- "أن استعمال هذه الحروف مع الأفعال المنصوبة يختلف عن استعمالها حروف جر أو عطف مع غيرها، فلماذا يفرض استعمال على استعمال!.

٢- ولماذا لا تكون مع الأفعال المنصوبة حروف نصب مثل الحرف "أن" تماما!.

٣- لعل ذلك كان وجهة نظر الكوفيين ومن يعتد بهم من النحاة –كابن مضاء– الذين قالوا بما يقرب من هذا الرأي السابق[3]"[4].

١٠. الحال:

"أن تكون الحال مصدرا. وذلك كثير في اللغة العربية، كقولنا: "تغير الجوُّ فجأةً" و"جاء الفرسُ ركْضا" و"قُتِلَ المجرمُ شنْقًا"، ومن الغريب أن هذا النوع الأخير مع كثرته يحكم عليه بأنه غير قياسي في اللغة"[5].

الغرابة: الحكم على الحال المصدر بأنه غير قياسي.

---

(1) ينظر: الرد على النحاة (ص: ١١٥).
(2) النحو المصفى (ص: ٣٦١- ٣٦٢).
(3) ينظر: الرد على النحاة (ص: ١١٥).
(4) النحو المصفى (ص: ٣٦١- ٣٦٢).
(5) النحو المصفى (ص: ٤٦٥).

الدليل: استدل على ذلك بكثرة الاستخدام في اللغة.

وقد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جدًّا مجيء الحال مصدرًا نكرة، نحو قولهم: قَتَلْتُه صَبْرًا، وقولهم: أَتَيْتُه رَكْضًا، ولَقيتُه فَجْأَةً، وكلَّمته مُشَافهةً، وأخذتُ عن فلان سَمَاعًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة:٢٦٠]، وقولُه: ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [فاطر:٢٩]، وقولُه: ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف:٥٦]، وقولُه: ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح:٨].

ومع هذه الشواهد الكثيرة، فقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد فيها من وقوع الحال مصدرًا، وإليك بيان ذلك:

١- سيبويه، والجمهور: لا يُجِيزون القياس عليها مع كثرتها؛ لأنها خلاف الأصل.

٢- المبرِّد: اختلف نقل العلماء عنه، فمنهم من نقل أنه يُجِيزُ القياس على ما ورد عن العرب مطلقا، ونقل آخرون أنه يُجيزُ القياس فيما كان المصدر نوعًا من الفعل، نحو: كلّمته مُشافهةً، ولا يُجيز القياس إذا لم يكن المصدر نوعًا من الفعل، نحو: جاء زيدٌ بُكاءً.

٣- ابن مالك، ومن وافقه: أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر، هي: أ- أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدَّالة على الكمال، وقد ورد قولهم: أنت الرجلُ علمًا، وأجاز هؤلاء أن تقول: أنت الرجلُ فَضْلًا، ونُبْلًا، وشَجَاعةً.

ب- أن يقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه، وقد ورد قولهم: أنت زُهَيرٌ شعرًا، وأجاز هؤلاء أن تقول: أنت حَاتِمٌ جُودًا، والأحْنَفُ حِلْمًا، ويوسفُ جَمَالًا.

ج- أن يقع بعد أمَّا الشرطِيّة، نحو: أمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ، وأمَّا نُبْلا فَنَبِيلٌ، وأمَّا حِلْمًا فَحَلِيمٌ. وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أمَّا حالًا بتأويله بالمشتق، وعامله مقدّر نابت عنه أمَّا(١).

١١. الحال:

"خرجتُ بهَا أمشي تَجُرُّ وراءنا... على أثرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مرحل

وهنا أيضا لا حاجة إلى ترتيب الأحوال المتعددة.

ج- ألا يكون هناك دليل يوجه الأحوال المتعددة لأصحابها، وحينئذٍ لا بد من الترتيب التالي:

تعتبر الحال الأولى للثاني والثانية للأول، وهكذا.. وهذا غريب؟!

ومن أمثلة النحو "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"، فكلمة "مصعدا" حال من ضمير الغائب، وكلمة "منحدرا" حال من ضمير المتكلم"(٢).

الغرابة: ترتيب الأحوال لأصحابها بكون الحال الأولى للثاني والثانية للأول في حالة الأحوال المتعددة.

الدليل: "أنه يجب هنا أن ترتب الحال ترتيبا على الأصل، بحيث تكون الأولى لصاحبها الأول، والثانية للثاني وهكذا؛ لأن ذلك هو الذي يتجه إليه الذهن حين النطق، فلِمَ نعكس الأمر بهذه الصورة الغريبة!! فإذا قلنا: "عامل الصديقُ صديقَه

(1) ينظر: قول محقق كتاب: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٧٨).
(2) النحو المصفى (ص: ٤٦٨).

وَدُودا مخلصًا" كانت "ودودا" للأول "الصديق"، وكانت "مخلصا" للثاني "صديقه" ، ولا داعي لعكس الموضوع.

وخلاصة هذا الموضوع كله: أن الحال المتعددة لمفرد أو المتعددة لمتعدد مع وجود الدليل المعنوي أو اللفظي لنسبتها لمن هي له لا يلزم فيها ترتيب"[١]، وقد كان للجمهور وجهة نظر منطقية لهذا، وهي: أن هذا الترتيب يراعي عدم الفصل بين الحال وصاحبها، وإن كان الفصل لازما، لكن إن جعلنا الحال الأولى للأول والثانية للثاني لفصل بين الحالين وصاحبيهما، بخلاف ترتيب النحاة، فإنه يجعل الحال الأولى وصاحبها متصلين.

١٢. أساليب الاستثناء:

"المستثنى المنقطع: يقصد به أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، على معنى أن المستثنى والمستثنى منه ليسا من صنف واحد، بحيث إذا ذكر المستثنى منه، ثم ذكر المستثنى بعده، كان وروده على الذهن غريبا، كقولنا: "يتحمَّلُ الرجالُ مَشَاقَّ الحياةِ إلا المرأة، وتتحمَّلُ النساءُ تربيةَ الأطفالِ إلا الرجل"[٢].

الغرابة: التناقض بين جنسي المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء المنقطع.

الدليل: استدل على ذلك بالاستهجان الذهني لدى المستمع، ويحمل ذلك على معنى الانفراد والشذوذ في الغرابة كالمعتاد.

---

(1) المصدر نفسه (ص: ٤٦٨).

(2) النحو المصفى (ص: ٤٨٤).

١٣. أساليب التعجب السماعية والقياسية:

"المتعجب منه: يجر بالباء لفظًا، لكنه فاعل في التقدير لفعل التعجب باعتباره فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا.

هكذا حُلِّلَت هذه الصيغة هذا التحليل الغريب، ومع ذلك فإنه هو الاتجاه المشهور بين النحاة والمعربين في تحليلها، بصرف النظر عن اتجاهات أخرى لا داعي لذكرها"[١].

الغرابة: التناقض بين كون المتعجب منه فاعلًا في التقدير، وفعل التعجب فعلًا ماضيًا في التقدير أيضًا.

الدليل: لم يستدل هنا بدليل، لكنه ذكر أنه توجد اتجاهات أخرى نحوية تناقض ما ذهب إليه مشاهير النحاة، ولم يذكر هذه الاتجاهات.

١٤. التوكيد:

"قال ابن هشام عن الكلمة "جميع": والتوكيد "بجميع" غريب، ومنه قول امرأة ترقص ابنها:

فدَاك حيٌّ خَوْلَانْ... جميعُهم وهَمْدان
وكلُّ آل قحطان... والأكرمون عدنان"[٢].

الغرابة: أن التوكيد بجميع غريب.

الدليل: استدل على ذلك بما ذهب إليه ابن هشام، وهو عدم الاعتداد بلفظ (جميع) للتوكيد وحده[٣].

---

(1) النحو المصفى (ص: ٥٦٦- ٥٦٧).
(2) النحو المصفى (ص: ٥٩٢).
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٣٠).

١٥. جزم الفعل المضارع:

الحذف في الجملة الشرطية:

"الأصل في الكلام العربي أن يكون كله مذكورًا، فالحذف على خلاف الأصل، ومما يحذف جملة الشرط أو جملة الجواب أو هما معا، وهذا الأخير أمره عجب!! إذ تغيب الجملة الشرطية كاملة، ولا يبقى منها سوى الأداة.

وكل ذلك إنما يصح في الكلام إذا كان المحذوف معلومًا من السياق لفظًا أو دلالة"(١).

الغرابة: حذف جملتي الشرط وجوابه مع ذكر الأداة فقط.

الدليل: استدل بأن ذلك نادر في اللغة، فقال: "وهذا نادر في اللغة، وأكثر ما يرد في الشعر، ومن استعماله في النثر ما يقال في مواقف العناد والتحدي "وإنْ" أو "وَلَوْ"، فالتقدير "وإن اعتذر فلن أقبل اعتذاره"، وأيضا "ولو هدّد فلن أخاف"(٢).

ويرى ابن مالك في التسهيل أن حذفهما يكون بعد (إنْ) في الضرورة؛ فيقول: "ويحذفان– أي: جملة الشرط والجواب– بعد (إنْ) في الضرورة"(٣).

واعترضه خالد الأزهري، فقال: "ولا يختص ذلك بالضرورة خلافًا لابن عصفور"(٤).

---

(1) النحو المصفى (ص: ٣٨٩).

(2) النحو المصفى (ص: ٣٩٠).

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص: ٢٣٩).

(4) موصل النبيل إلى نحو التسهيل (٢/ ٧١٤).

ومذهب ابن عصفور أن حذفهما جائز في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، ونادر في غيره[1].

وممن قال بذلك أيضًا الشاطبي في شرحه على الألفية[2]، ومن المعاصرين الدكتور عباس حسن[3].

**

(1) ضرائر الشعر (ص: ١٨٤- ١٨٥).

(2) المقاصد الشافية (٦/ ١٦٣).

(3) النحو الوافي (٤/ ٥٠١).

الخاتمــة

في نهاية هذا البحث نخلص إلى النتائج الآتية:

١. أن الهدف الأساسي من تأليف الدكتور محمد عيد لهذا الكتاب هو تيسير النحو بلغة معاصرة تسهل على طلاب العلم.

٢. لم يوجه مؤلف (النحو المصفى) جهده في هذا الكتاب إلى الرد على النحاة والاستدراك عليهم، ولكنه قد فعل ذلك باختصار شديد وفي مسائل معينة، منها المسائل التي ورد فيها لفظ الغرابة.

٣. لم يتكرر مصطلح الغرابة في كتاب (النحو المصفى) كثيرًا، فهو يبلغ ستة عشر موضعًا فقط، في كتاب يحوي مئات المسائل في أكثر من سبعمائة صفحة، ومع قلته فهو لافت للنظر والتأمل.

٤. أن لفظ الغرابة قد ورد عند كثير من النحاة، وليس مؤلف (النحو المصفى) أول من جاء بهذا المصطلح، فقد وصف النحاة كثيرًا من الألفاظ أو الأنماط النحوية بالغريب، إما صراحة بلفظ الغرابة أو أحد مشتقاته، وقد مثلنا على ذلك في بحثنا.

٥. لم يصنف النحاة مبحثًا خاصًّا بظاهرة الغريب في كتبهم ولم يعرفوه على غرار ما فعلوا في كثير من أبواب النحو كالشاذ والنادر مثلًا، وإنما تفرق ذكر لفظ الغرابة في مواضع شتى من كتبهم.

٦. معنى الغرابة في كتاب (النحو المصفى) لم يختلف كثيرًا عن معناه عند النحاة السابقين، إلا ما تعلق بأهداف الكتاب التعليمية، مثل: قلة الاستعمال في العصر الحاضر، وقد دار حول معانٍ عديدة اتفق فيها مع النحاة

المتقدمين، مثل: استعماله بمعنى الانفراد والشذوذ، وهو أن يكون موجودًا عند النحاة لكن بشكل منفرد؛ أي: نادر وروده، وهذا المعنى للغرابة هو المعنى الأساسي لهذا المصطلح عند الدكتور إن لم يذكر معنى آخر يصرفه عن معنى الانفراد والشذوذ، وأحيانًا يراد بالغريب ما كان غير معروف ولا مشهورًا، ولا متداولًا بين النحويين؛ أي: ليس موجودًا عند النحاة، لكن موجود في اللغة، وأيضًا استعماله مرادفًا لمصطلح الشاذ أو مخالفة المعهود، فيكون موجودًا عند النحاة لكن بشكل يخالف المعهود والقواعد المتبعة، ويأتي كذلك بمعنى صعوبة الفهم، أو الأخذ بآراء من يعتد به من النحاة ردًّا على الجمهور، أو النُّدرة، أو التكلُّف، أو التناقض، أو الاستهجان الذهني.

٧. كان مؤلف (النحو المصفى) في بعض الأحيان ينقل لفظ الغرابة من أحد النحاة السابقين ويعلق عليه، أو يوافقهم ويدافع عنه، أو ينقل نقلًا عنهم في مسائل مختلفة ويرد عليهم ويتهمهم بالغرابة بما يتراءى له في أحيانٍ أخرى.

٨. أسباب الغرابة في كتاب (النحو المصفى) تعددت في كل مسألة على حدة، أمَّا بشكل عام فإن أسباب الغرابة فيه تكمن فيما ذُكر في مقدمته، مثل: صعوبة فهم النحو القديم، وتفردات بعض النحاة، وشذوذهم، وتناقضهم، إلخ.

٩. من اللافت للنظر أن كتاب النحو المصفى في أصله كتاب تعليمي، ومع ذلك فقد احتوى على إشارات علمية ونقدية مهمة، ومن هنا فإن الباحث يوصي بدراسة هذه المؤلفات قديمة كانت أو حديثة؛ لاستظهار مكنوناتها، والإفادة من أطروحاتها.

هذا، والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م.

٢. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط٣، القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ م.

٣. الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ٢٠٠٣م.

٤. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩١ م.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.

٧. تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

٨. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

١٠. التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١١. التعليقة على المقرب، بهاء الدين أبو عبد الله ابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤ م.
١٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
١٣. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط. دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
١٤. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، دار الطباعة العامرة، القاهرة، ط١، ١٣٠١هـ.
١٥. الرّد عَلى النّحاة، ابن مَضَاء القرطبي، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١٦. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.
١٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.
١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.

١٩. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٠. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

٢١. شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٢. شرح شذور الذهب، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٢٣. الصاحبي، أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، القاهرة، ١٩٧٧م.

٢٤. ضرائر الشِّعْر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨٠ م.

٢٥. ظاهرة الغريب في النحو العربي، ماجد غازي الزغبي، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٤٦، العدد: ١، ٢٠١٩م.

٢٦. علل النحو، أبو الحسن الوراق، تحقيق ودراسة: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٧. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٢٨. غريب الحديث، حمد الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٩. الكتاب، أبو بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٠. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٣١. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٣٢. لسان العرب، جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٣٣. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد جاد المولى بك وآخرين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٦، ١٩٨٦م.
٣٤. معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠م.
٣٥. معجم مقاييس اللُّغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٣٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٣٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي، تحقيق: عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٨. المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. – بيروت، د.ت.

٣٩. موصل النبيل إلى نحو التسهيل، خالد الأزهري، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى، إعداد الطالبة ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٤٠. النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٤١. النحو الوافي، عباس حسن، ط١٥، دار المعارف.

٤٢. النظرات، مصطفى المَنْفَلُوطي، دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٣. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

* * *